

الاتحاد الجمركى العربى و آثاره على الاقتصاديات العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

المحتويات

3	مقدمة
4	المبحث الأول
4	أشكال التكامل الاقتصادي ومراحل جهود العمل العربي المشترك
5	أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي
7	ثانياً: مقومات التكامل الاقتصادي:
9	ثالثاً: أشكال التكامل الاقتصادي
14	رابعاً: أهمية التكامل الاقتصادي :
16	خامساً: أهم مراحل جهود العمل العربي المشترك
18	سادساً: المتغيرات الخارجية وأثرها على الدول العربية
21	المبحث الثاني
21	تطور أداء التجارة العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة
22	أولاً: التطورات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
24	ثانياً: تطور أداء التجارة العربية
24	1- تطور أداء التجارة الخارجية العربية
31	2- تطور أداء التجارة العربية البينية
40	3- تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية على الدول العربية
44	المبحث الثالث
44	العقبات الرئيسية التي ما زالت تعترض التنفيذ الكامل للمنطقة
44	المجموعة الأولى : عقبات فنية:
52	المجموعة الثانية – المعوقات البنيوية الإنتاجية والتحتية والتشريعية:
62	المجموعة الثالثة: التفاوت في كفاءة التجارة العربية والأداء اللوجستي
68	المبحث الرابع
68	ضرورة الانتقال الى الاتحاد الجمركي العربي
69	أولاً: أهمية قيام الاتحاد الجمركي و آثاره على الاقتصاديات العربية
69	1- أهمية قيام الاتحاد الجمركي
69	أ- أهمية قيام الاتحاد الجمركي قيام الاتحاد الجمركي (التحليل الاستاتيكي)
70	ب- أهمية قيام الاتحاد الجمركي قيام الاتحاد الجمركي (التحليل الديناميكي)
71	2- آثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية
72	ثانياً: تحديات وقيود تواجه الاتحاد الجمركي العربي
74	ثالثاً: مداخل تحقيق الاتحاد الجمركي
82	المبحث الخامس
82	تفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي في زيادة حجم التبادل التجاري العربي
85	1. القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:
	2. إعطاء أولوية للتحرير التجاري بين البلاد العربية على غيره من مسارات التحرير
86	التجاري مع الخارج:
87	3. اعتماد خطة واقعية ومتدرجة لتأهيل البلاد العربية للتكامل
90	4- تعزيز دور صناديق التنمية العربية في دعم القطاع الخاص
91	5. مسؤولية القطاع الخاص في تحديد الاحتياجات والمبادرات المبتكرة
92	6-توفير الدعم السياسي والمؤسسي للتكامل الاقتصادي
93	7- إنهاء المسائل الفنية الخاصة بالاتحاد الجمركي
101	المراجع

مقدمة

لعل وجود الاتحاد الجمركي العربي يعد من أهم الآليات القادرة على تفعيل وتنشيط حركة التبادل التجاري العربي ، فالترابط الوثيق بين نمو التجارة البينية للدول العربية وبين نمو الناتج الإجمالي فيها يجعل الانطلاق من التجارة البينية لهذه الدول أساساً صالحاً لبناء وقيام إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ وذلك نظراً لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، وعلى تحقيق تكتل تجاري عربي في مواجهة التكتلات التجارية الإقليمية القائمة دون مخالفة لمقتضيات اتفاقات التجارة العالمية متعددة الأطراف، وبموجب هذه الاتفاقات تعتبر المعاملات التجارية بين أعضاء التكتلات التجارية أمراً داخلياً لا ينطبق عليه شرط الدولة الأولى بالرعاية. فقد بدأ التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية مع بداية عام 1998 وبحلول عام 2005 كانت قد ألغيت تماماً كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة،¹ إلا أنه رغم كل الاتفاقيات التي وقعت ورغم وجود كم كبير من البنى التشريعية والمؤسسية في إطار جامعة الدول العربية لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً ولم تتجاوز التجارة البينية 11.2% من إجمالي التجارة العربية حتى بعد إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة الكثير من

¹ وتشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها عن 257 مليون نسمة أي حوالي 84 في المائة من مجموع سكان العالم العربي لعام 2005، كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن 783 مليار دولار أمريكي وتشكل حوالي 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي. راجع

صندوق النقد العربي (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ، 2005

العقبات غير الجمركية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية وتحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية، ويهدف هذا البحث إلى [دراسة آثار قيام الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية وتقديم بعض المقترحات والتوصيات لتفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي، وتحديد العقبات التي تحول دون الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي .

المبحث الأول

أشكال التكامل الاقتصادي ومراحل جهود العمل العربي المشترك

إن التقدم الذي أحرزته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والحديث عن السعي لتحقيق آليات جديدة أخرى للمراحل القادمة من التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة، فلا يخفى أن مستويات التكامل الحالي ما تزال ضعيفة وتقف عند عقبات إجرائية وهيكلية أساسية، ومسبباتها معروفة من النواحي الفنية، من حيث استمرار وجود ثغرات ناجمة عن عدم التطبيق الكامل في ظل ضآلة إمكانيات التجارة البينية من حيث الكمية، ومن حيث تنافسيتها بسبب محدودية القواعد الحالية للإنتاج التي تتسم بعدم التنوع وضعف القيمة المضافة. وبطبيعة الحال، فإن الاقتصادات العربية التي تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي في ما يتعلق بتزويد العالم بالطاقة، ما تزال مجرد ملحقات هامشية في ما يتعلق بالعلاقات التجارية الأخرى، بما فيه علاقاتها التجارية بين بعضها البعض. وهذه النظرة الواقعية تستدعي قراءة جديدة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والهدف من ذلك هو محاولة تبين الركائز والأسس التي ينبغي الاعتماد عليها من أجل إعادة إطلاق

المشروع العربي على أسس أكثر واقعية، بما ينسجم مع خصوصيات البلاد العربية واحتياجاتها الحيوية لتنويع الاقتصادات العربية والاستفادة من نقاط القوة التي تمتلكها، وبما يخلق فرص استثمار جديدة ويولد فرص العمل المتنامية، ويحرك المسار التكاملي لخدمة أهداف التنمية المستدامة للبلاد العربية جميعها، ولكل منها بحد ذاته. ومن المفيد عرض أهم أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي لمعرفة موقع التكتلات العربية منها، ودرجة تكاملها الاقتصادي، ثم التعرض لأهم ومراحل جهود العمل العربي المشترك.

أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل بين الدول العربية جانباً من جوانب عديدة-يدخل في إستراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة-في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية. ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجهها عالمياً لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة. والتكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها-محلياً إقليمياً-وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية معينة.

ولم يكن التكامل الاقتصادي مفهوماً سهلاً التحديد فقد اختلف الكتاب الاقتصاديون على تحديد مفهوم متفق عليه بخصوصه، ودون أن ندخل في جدلية تحديد مفهومه نأخذ أحد تلك التعاريف، والذي يرى أن مصطلح التكامل يعني "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحداً"

وقد تكون المفردات المشمولة بالتكامل هي المنشآت الإنتاجية العاملة في قطاع معين أو في عدد معين من القطاعات الواقعة في نطاق جغرافي معين داخل الدولة، وقد يمتد ليشمل أوجهها مختلفة من النشاط الاقتصادي لأقطار مختلفة، أو يتسع ليشمل مجمل النشاط الاقتصادي فيها. وإذا كانت هذه الدول تقع ضمن إقليم واحد فإننا نكون بصدد تكامل إقليمي يمكن أن يقود إلى وحدة سياسية تشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية (اقتصادية، وثقافية، وسياسية)، فإذا اقتصر الأمر على بناء وحدة اقتصادية بين دول الإقليم فإننا نكون بصدد تكامل اقتصادي قد يكون مقصوداً بحد ذاته أو باعتباره خطوة إلى اندماج في اقتصاد أكثر شمولية منه (إقليمي أو عالمي)، وقد يكون مرحلة تستهدف تعزيز الحركة نحو وحدة سياسية.

إن التكامل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها. وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة-ليست بالضرورة كلها اقتصادية-بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية. ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في:

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

4. كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصادات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5. رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6. التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل-حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

ثانياً: مقومات التكامل الاقتصادي:

ينبغي أن يستند التكامل الاقتصادي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية. ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، فمن الناحية السياسية ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الأيديولوجية، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول-التي سعت إلى إقامة تكامل- في نجاح تكاملها. كما أن المقومات الثقافية تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً بين الدول المتكاملة، ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت فإن وجود تقارب في هذه

المقومات يؤدي إلى وجود فرص أكبر لنجاح التكامل وفاعليته. ومن أهم المقومات الاقتصادية التي تعتبر ضرورية لقيام أي تكامل ناجح مايلي¹:-

* توفر الموارد الطبيعية: وهو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث إن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول قد يعتبر حافزاً على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل تلك الموارد محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي قد تنجم عن التكامل الاقتصادي. فمثلاً قد تكون بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة تمكنها من زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، في حين تتوفر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساساً لتطوير الصناعة، وقد يكون للبعض الآخر مناخ ملائم يجعله بلداً سياحياً... الخ، وعند قيام التكامل بين هذه الدول-تكامل لموارد- فإنه يخلق جواً يمكن من توسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموماً، والتكامل في هذا المجال يستند إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.

وفي هذا المجال ينبغي أن نشير إلى أن مسألة التماثل والاختلاف في نوع الموارد أمر نسبي، فعلى سبيل المثال قد تكون منطقة ما متماثلة في الموارد بوصفها منطقة موارد طبيعية-مثل منطقة أفريقيا أو الوطن العربي- بينما تكون منطقة أخرى ذات موارد بشرية-مثل منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا-، وفي المنطقة الأولى يمكن التمييز بين منطقة موارد زراعية ومائية ومنطقة موارد طبيعية غير زراعية، وفي إطار هذه الأخيرة يمكن التمييز بين منطقة موارد معدنية ومنطقة موارد نفطية وهكذا.

* توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية: ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق

¹ تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً انعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث (دراسة على الاتحاد الأفريقي) متاح في www.dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b5.doc

الكفاءة فيها، حيث إن هذا العنصر ضروري لنجاح التكامل-كما أن التكامل يعمل على تنميته-خاصة في ظل التطور التكنولوجي والحجم الكبير حيث تبرز أهمية العمل المتخصص والفني كمتطلب أساسي لا غنى لتحقيق الكفاءة المثلى للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي تتحقق معه زيادة إنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

* توفر البنية الأساسية: وقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال... الخ إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة مادامت الدول المتكاملة افتقرت إلى طرق ووسائل نقل بينها، لأن محدودية هذه الوسائل تؤدي إلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول والقائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث تؤدي إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع مما يؤثر في قدرتها التنافسية أمام سلع أخرى قد تكون أقل كفاءة إنتاجية، وهذا معناه تضرر المنتج الكفاء لمصلحة المنتج غير الكفاء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة. كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية يجد من إمكانية التعرف على الأسواق الذي يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في انتقال وحركة عناصر الإنتاج والسلع والخدمات، وهو بدوره ما يؤدي إلى الحد من الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

ثالثا: أشكال التكامل الاقتصادي

يمرّ التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول بأشكال ومراحل عديدة كمايلي 1:-

1 تشير أدبيات الفكر الاقتصادي الى تعدد درجات التكتل الاقتصادي فيما يشبه الدوائر متعددة المركز التي كلما تباعد الاطار الخارجى لدائرة منها عن المركز أشار ذلك ضمنا الى اشتغالها على محتويات الدوائر الأقرب اليه، ويشتمل الترتيب النظرى لمراحل التكامل الاقتصادي وتسلسلها التصاعدي من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركى الى السوق المشتركة الى

المرحلة الأولى اتفاقية التجارة التفضيلية: ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرّقة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة. أي أنها تسمح بتطبيق قيود أقل على التجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، من تلك المطبقة على الدول غير الأعضاء في الاتفاقية، وتمثل أقل درجات التكامل الاقتصادي بين الدول.

المرحلة الثانية - منطقة التجارة الحرة: وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتمّ بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة). الأمر الذي يعني انه في ظل منطقة التجارة الحرة، فإن كل دولة عضو يمكنها الإبقاء على تطبيق معدل التعريفات الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى الخاصة بها تجاه الدول غير الأعضاء في المنطقة. ولذلك فإن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في حاجة دائماً إلى التأكد من أن الواردات إلى المنطقة لم يتم استيرادها من دول خارج المنطقة (من منطقة تطبق على وارداتها معدل تعريفات مرتفع إلى منطقة التجارة الحرة ذات التعريفات المنخفضة)، ثم تم شحنها إلى دول المنطقة في محاولة لتجنب تحمل التعريفات المرتفعة. وتعد منطقة التجارة الحرة أحد صور التكامل الاقتصادي، ومن أمثلتها الأيفتا، والنافتا، والميراسكور.¹

الوحدة الاقتصادية الى التكامل النقدي وصولاً بالتكامل الاقتصادي التام، إلا أن التسلسل النظري لا يعنى حتمية التتابع ولكن الواقع فإن تداخل المراحل هو الأسلوب الأفضل. راجع سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص ص 277-299

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد 4، الكويت، ديسمبر 2007، ص ص 16-17

المرحلة الثالثة - الاتحاد الجمركي: اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق. وهذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة والمشاركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وعلى ذلك يسمح الاتحاد الجمركي (كما في منطقة التجارة الحرة) بحرية التجارة بين الدول الأعضاء معفاة من التعريفات الجمركية وكافة القيود الكمية الأخرى، فضلا عن التنسيق بين السياسات التجارية المتبعة في الدول الأعضاء (مثل تحديد معدل تعريفات خارجية مشتركة وموحدة للدول الأعضاء) تجاه العالم الخارجي. ووفقا لاتفاقية الجات 1994 ، وقواعد منظمة التجارة العالمية فإن التعريفات الخارجية المشتركة يجب ألا تتجاوز مستوى التعريفات السائد قبل تكوين الاتحاد الجمركي، كما يجب التفاوض على نظام التعويضات بمعرفة الدول غير الأعضاء المتضررة من انضمام عضو جديد في الاتحاد. ومثال على ذلك فقد تم تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عند انضمام أسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي نظير الضرر الذي وقع على الصادرات الأمريكية من القمح إلى أسبانيا. ومن أشهر نماذج الاتحاد الجمركي، الاتحاد الأوروبي الذي تكون في عام 1957 وضم كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج.¹

معنى ذلك أن الاتحاد الجمركي يشمل في واقع الأمر على عدد من الإجراءات هي 2:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد 4، المرجع السابق، ص 17
² راجع سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص ص 291-294

- ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد وفي هذه النقطة يلتقى الاتحاد الجمركى مع منطقة التجارة الحرة.
 - اقامة سياج جمركى موحد فى شكل تعريفه جمركية مشتركة تجابه بها الدول التكاملية العالم الخارجى، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء.
 - مجموعة الاجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجى ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها الآخر.
 - الامتناع عن عقد أى اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجى.
- من هنا يمكن القول بأن الاتحاد الجمركى يشتمل على أربعة مكونات رئيسية مرتبة على الوجه التالى:-

- وحدة القانون الجمركى والتعريفه الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين العضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركى بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء فى الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول العضاء فى العالم الخارجى حسب معادلة يتفق عليها وتتولى توزيع الأنصبه بين الدول الأعضاء.

ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركى:

- 1 - يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء فى الاتحاد.
- 2 - يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء فى الاتحاد، بحيث تخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها.

المرحلة الرابعة - السوق المشتركة: وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وهي تُعد إحدى صور التكامل الاقتصادي. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة، (السوق الأوروبية المشتركة).

المرحلة الخامسة - الاتحاد الاقتصادي: وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع فيها إجراءات التكامل الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. ويعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

يوضح الجدول التالي أنواع التكتلات الاقتصادية مسلسلة حسب درجة التكامل الاقتصادي من الأدنى إلى الأعلى:

الجدول رقم (1) أنواع التكتلات الاقتصادية مسلسلة حسب درجة التكامل الاقتصادي من الأدنى إلى الأعلى				
نوع التكتل	حرية التبادل التجاري بين الأعضاء	تعريف موحدة تطبق على الدول الأعضاء	حرية انتقال عناصر الانتاج	مدى التنسيق بين السياسات الاقتصادية
اتفاقية التجارة التفضيلية	لدرجة أقل			
منطقة التجارة الحرة	نعم			
الاتحاد الجمركي	نعم	نعم		
السوق المشتركة	نعم	نعم	نعم	
الاتحاد الاقتصادي	نعم	نعم	نعم	نعم
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد 4، المرجع السابق، ص 16				

رابعاً: أهمية التكامل الاقتصادي :

يشهد العالم كثير من التغيرات الاقتصادية الهامة والتي تستند إلى الانفتاح الاقتصادي الذي تترجمه اتفاقيات التجارة العالمية الرامية إلى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية بما يقود إلى سهولة وصول منتجات واستثمارات كافة الدول

عبر العالم مع تخفيف القيود أمام هذه المنتجات ، ومن المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي يشهدها العالم السعي نحو تحقيق المستوى الأفضل للمعيشة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على تنمية هذه الموارد من خلال الحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها ، كما أن من المتغيرات الاقتصادية العالمية العمل على خفض البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل ، والحفاظ على تنمية الموارد البشرية بالاستفادة من التطورات التقنية المعاصرة لتحسين مستوى الإنتاجية وتنويع وتطوير المنتجات القائمة على هذه التقنية لكسب المزيد من الأسواق العالمية . ومن هنا فإن هذه المتغيرات تمثل حلقة متشابكة ، تضع أمام الدول تحديات اقتصادية متعاضمة أصبح من العسير أن تواجهها دولة بمفردها مما حدى بالمتخصصين أن يصفوا العصر الراهن بعصر التكتلات الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي ، وذلك باعتبار أن هذه التكتلات تمثل السبيل الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك التغيرات ومن هنا تبرز أهمية التكامل الاقتصادي والتي تمثل في الجوانب التالية¹:

- أن التكامل الاقتصادي يساهم في تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء ومن ثم سهولة تدفق السلع والخدمات في ظل اتساع دائرة السوق خاصة في حالة تزايد الطاقات الإنتاجية لهذه الدول .
- أن الدول الأعضاء في ظل التكامل الاقتصادي تستطيع أن تحقق نوعاً من الحماية لمنتجاتها تجاه الدول غير الأعضاء وفي إطار الاتفاقيات الدولية حيث أنها تفرض تعريفه موحدة وتفاوض ضمن اتفاقيات التجارة العالمية كعضو واحد . كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي ظل ومنذ تأسيسه يتفاوض مع بقية الدول بوصفه دولة واحدة

¹ الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، ربيع الآخر 1428هـ/ مايو 2007م، ص7

مما ساعد في دفع خطوات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بالاتحاد .

- أن التكامل الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية نتيجة خفض تكلفة الواردات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يقلل من تكلفة الإنتاج ، وذلك بالإضافة إلى اتجاه القطاعات الاقتصادية في ظل هذا التكامل نحو تقديم السلع والخدمات المتخصصة ومن ثم دخول استثمارات جديدة تستفيد من الميزة النسبية المتوفرة ومن ثم فتح فرص عمل جديدة .
- أن التكامل الاقتصادي يساهم على تهيئة المناخ الاستثماري أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بالدول الأعضاء وذلك لاتساع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار .
- أن التكامل الاقتصادي يساعد على تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة لإحداث التنمية الاقتصادية داخل الدول المتكاملة كما يساعدها على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية المتشابكة وذلك مادلت عليه تجربة دول الآسيان خلال أزمة أسواق المال التي اجتاحت دول شرق آسيا المكونة لهذا التكتل في عام 1997م ، حيث تمكنت هذه الدول من إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية ووضع معايير مشتركة لتحقيق الشفافية في الجوانب المالية ووضعها لبرنامج مشترك للإنذار الاقتصادي المبكر بشأن أسواق المال المحلية والعلمية التي يمكن أن تفاقم من أزمته الاقتصادية ، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه هذه الدول تحافظ على حرية تدفقات التجارة والاستثمار فيما بينها .

خامسا: أهم مراحل جهود العمل العربي المشترك

وعن جهود العمل العربي المشترك قبل إعلان منطقة التجارة الحرة العربية، فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات تلخص جهود للعمل العربي المشترك وهي كالتالي:

- اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: التي تم توقيعها في العام 1951 بهدف اقامة تحالف دفاعي عن مصالح الدول الموقعة عليها وعن وجودها الذي اصبح مهددا نتيجة لقيام دولة اسرائيل على ارض فلسطين. ونظرا لاهمية التعاون الاقتصادي في تعزيز التعاون الدفاعي فقد تم تضمين المعاهدة المذكورة بجزء اقتصادي تم بموجبه انشاء مجلس اقتصادي، اسند اليه مهمة تنفيذ الجزء الاقتصادي من المعاهدة المذكورة والذي نص على قيام الدول المتعاهدة بالتعاون للنهوض باقتصادياتها واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت: والتي تم توقيعها في العام 1953 والتي تعتبر اول اتفاقية اقتصادية عربية متعددة الاطراف لتحرير التجارة بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: التي وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على توقيعها في العام 1957 والتي قام بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها يتم تحقيقها بصورة تدريجية

- اتفاقية السوق العربية المشتركة: في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم في العام 1964 انشاء السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية وعضوية كافة الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

- ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: والذي تم توقيعه في العام 1980

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم توقيعها في العام 1981 ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في العام 1983 وعضوية بلغت 16 دولة.

-ومنذ بداية عام 1998، بدأت الدول العربية في الإنضمام إلى هذه المنطقة، باستجابات متفاوتة، وقد تطلب ذلك من بعض الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإنتهاء من الاجراءات التشريعية والتنفيذية للإنضمام إلى هذه الإتفاقية، والتي كان عدد أعضائها عند إعلان منطقة التجارة الحرة العربية (16) دولة، وأصبح الآن (19) دولة، حيث مازالت كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر غير أعضاء فيها، وقد كان إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية تنويجاً لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو 1996، الذي كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة هذه المنطقة.

- في اجتماعه الثالث و السبعين المنعقد في بغداد 2001/6/7 اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150 الإطار المقدم من الأمانة العامة للمجلس لاستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين . كما اقر المحاور الواردة بها في مجالات التجارة و الاستثمار و التنمية التكنولوجية و التنمية العربية المشتركة، والتي من أهمها إقامة اتحاد جمركى عربى. ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية توحيد التشريعات و الأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ، و باقي الدول الأعضاء فيه.

سادسا: المتغيرات الخارجية وأثرها على الدول العربية

لقد كان لأثر المتغيرات في البيئة الخارجية على الدول العربية في السنوات الأخيرة أن انخرطت هذه في سياسات اقتصادية وتجارية تواكب إلى حد بعيد التطورات العالمية الجارية، منها¹:

¹ الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الصادرات العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسة مقدمة إلى الاجتماع الخامس للجنة التنفيذ

أولاً – الضغط باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي

أدى اعتماد بعض الدول العربية على الخارج لتغطية العجزات لديها بواسطة القروض والتحويلات الرأسمالية، إلى جعلها عرضة لضغوطات تهدف إلى تبني سياسات تخدم انكشاف الدول العربية على الخارج. وقد رافق هذا الأمر ازدياد أهمية الميزة التنافسية للمنتجات العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية، مما وضع التجارة العربية في موقع بات يتطلب منها تحسين أداء تجارتها الخارجية للمحافظة على تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية. وقد أصبحت أي زيادة في صادرات الدول العربية تعتمد على مدى النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما تلك ذات المحتوى التكنولوجي في مواجهة المنافسة من قبل البلدان الأخرى. والسياسات التي تبنتها الدول العربية تمحورت حول تحسين عمل السوق وترسيخ احترام قواعده الأساسية. وتركزت في مجال تحرير التجارة الخارجية والأسعار والاستثمارات وعمليات انتقال رؤوس الأموال. ولا شك أن التوجه المشترك الذي مضت به أغلبية الدول العربية في سياساتها الاقتصادية نحو إزالة الاختلافات وإرساء المزيد من التقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة قد قضى على إحدى أهم العقبان التي كانت تقف في وجه تحرير المبادلات التجارية العربية البينية في السابق.

ثانياً – الشراكة الأوروبية-المتوسطية

انخرط بعد الدول العربية الواقعة على البحر المتوسط في مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إقامة منطقة حرة بينها وبينه، ولاسيما تلك البلدان التي يشكل الاتحاد الأوروبي بالنسبة لها بلداً مجاوراً وشريكاً تجارياً تاريخياً مهماً، وذلك

والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة: 6-7 شباط (فبراير) 1999 متاحة على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، 1998 - 2008

سعيًا لإعادة إيجاد منافذ لصادراتها ولاسيما بعد إلغاء السياسات التفضيلية التي كان يؤمّنها الاتحاد الأوروبي لتلك البلدان قبل قيام منظمة التجارة العالمية. ولا شك أن التطور الحاصل على صعيد توسيع التكتلات الاقتصادية حجماً وقوة وضع البلدان العربية أمام خيارات محدودة بعد أن بات العالم يتجه إلى التمرکز حول أقطاب معدودة تتركز فيها الاحتكارات المالية. وهي إما الانخراط في إحداها في سبيل تفادي عملية التهميش الجارية على قدم وساق، أو محاولة إيجاد منافذ تسمح بفسحة من حرية التحرك والمناورة. ولا شك أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تواجه تجاذبات مع الشراكة الأوروبية الساعية إلى التوسع، ويجب أن تشكّل في الواقع إحدى المنافذ الهامة للتحرك والمناورة للطرف العربي. من المؤكد أن الشريك الأوروبي يجد في انفتاح الأسواق العربية على بعضها البعض مكسباً هاماً له في ظل الشراكة التي يطرحها، لكنه على ما يبدو لم يتخذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محمل الجد ويراهن على اتفاقات ثنائية مع الدول العربية في ظل أحكام الجات. ولا شك أن الجدية التي ستظهرها البلدان العربية في بناء هذه المنطقة سوف تسهم إلى حد بعيد في زيادة اهتمام الشريك الأوروبي إلى إرسال استثماراته ومهاراته إلى بلادنا العربية، ذلك أن الوسيلة الوحيدة لتلطيف الانكشاف أمام الاقتصاد الأوروبي هو في إقامة تكتل عربي يتدرج في الانكشاف أمام أوروبا ويتطور أكثر فأكثر إلى وضع تنافسي من خلال الاستثمارات المشتركة المتصاعدة وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية.

ثالثاً – الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

من المعلوم بأن هذه المنظمة الدولية تنظم أوضاع التجارة العالمية من خلال تسويق مجموعة واسعة من القوانين الملزمة بحيث باتت مجمل بلدان العالم ترتبط فيها طوعياً أم إرادياً. ومما لا شك فيه أن الأحكام التي وضعتها من إلزامية تعميم شرط الدولة الأكثر رعاية على جميع أعضائها ومبدأ المعاملة الوطنية، سوف تترك أثراً هاماً على اتجاهات التجارة العربية الخارجية ليس ذاك فحسب، بل أيضاً على

اتجاهات التجارة العربية البينية. والملفت للنظر أنه من الآن وصاعداً فإن جميع مشاريع التكتل الاقتصادي أو أي شكل آخر من الاندماج الإقليمي سوف يضع في اعتباره تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية الجات، التي يمكن القول أنها قد أصبحت سقفاً ملزماً في جميع القرارات التجارية المستقبلية للبلدان، بحيث أصبحت أي تقديمات أو تسهيلات تجارية تقدم في الإطار الإقليمي دون فائدة أو قيمة إذا كانت ما دون التقديمات المقدمة إلى إطار منظمة التجارة العالمية. كذلك لجهة خسارة بعض السلع التي تتمتع بميزة نسبية داخل تكتل اقتصادي ما موقعها التفاضلي تجاه الخارج، في حال تم تثبيت التعرفة على هذه السلع في إطار الجات على نسبة متدنية، مما يعرضها لمنافسة حادة من قبل أطراف خارج التكتل. وهنا تبرز أهمية الانطلاق في مشروع التكامل الاقتصادي العربي إلى مستوى الاتحاد الجمركي، ولو بقطاعات سلعية مدروسة. ويمكن القول إن انفتاح الدول العربية على بعضها البعض يواكب التطورات العالمية الجارية لجهة فتح الأسواق القومية، وتحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية. وهذا الانفتاح قادم ومطلوب من قبل الاحتكارات المالية العالمية. والمطلوب من المشروع العربي العمل قدر الإمكان على إجراء هذا الانفتاح بأقل الخسائر الممكنة.

المبحث الثاني

تطور أداء التجارة العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة

لا شك في أن تنشيط التجارة البينية العربية يواجه تحدياً عظيماً في ظل التطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعاً جديداً يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رأس المال، وعولمة الإنتاج وبالتالي فإن هذه التطورات المتسارعة تفرض على الدول العربية

التهيؤ لمواجهة الأوضاع المتجددة نتيجة لتطبيق قواعد النظام الجديد للتجارة القائم على التبادل الحر وتحرير الأسواق. ولا شك في أن الإسراع بالاتحاد الجمركي العربي ضرورة لعدالة المنافسة بين المنتجات العربية. ويخصص هذا المبحث لتحليل ودراسة أداء التجارة العربية خلال الفترة (1998-2006) على النحو التالي:-

أولاً: التطورات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بلغ عدد الدول الأعضاء في منطقة تجارته الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام 2006 سبع عشرة دولة¹، تشكل تجارتها الخارجية الإجمالية حوالي 92 في المائة من إجمالي تجارته العربية. كما تشكل تجارتها البينية حصة 12.5 في المائة من إجمالي تجارته الخارجية لدول المنطقة عام 2006. ولقد أصبحت جميع الدول الأعضاء المؤسسة للمنطقة تطبق إعفاءات جمركية كاملة (100 في المائة) على السلع ذات المنشأ العربي والمستورده من الدول العربية الأعضاء منذ عام 2005. ومن الواضح أن البلاد العربية قد سارت بخطى وثيقة في مشروعها للتكامل الاقتصادي، بفضل التقدم المحقق في سياساتها التجارية والاقتصادية ونجاحها في تحقيق إطار جدي للتبادل التجاري الحر المتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. قطعت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باكتمالها في أول عام 2005 شوطاً هاماً في تحقيق برنامجها التنفيذي - إلى جانب العزم على المضي قدماً إلى مراحل تكاملية أكثر شأناً مع انطلاق العمل لتحقيق الاتحاد الجمركي العربي عام 2015. ولا شك أن المتغيرات الدولية الناجمة عن العولمة والالتزامات تجاه الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ساهمت إلى حد كبير في ما تحقق من تقدم مهما كان متواضعاً. لكن من الناحية العملية، فإن التجارة العربية البينية ما تزال

¹الدول هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب. ثم التحقت عام 2005 كل من السودان واليمن، ولا يزال خارج المنطقة الجزائر، جيبوتي، جزر القمر، الصومال وموريتانيا

متواضعة لأسباب هيكلية ناجمة عن ضعف القواعد الإنتاجية العربية وضعف الترابط بينها ووجود ثغرات إنتاجية وتكنولوجية أساسية، مما يضعف بدوره من التأثير الديناميكي للمنطقة . كما هناك عقبات إجرائية أساسية تتصل بعدم توافق الدول العربية على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، والقيود غير الجمركية على التجارة البينية، والرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية، وتمسك إحدى الدول العربية باستثناء سلع أساسية من التعريفات الصفرية، بالإضافة إلى عدم انضمام 5 دول عربية إلى المنطقة. ذلك أن الجزائر وموريتانيا لم تستكملتا إجراءات الانضمام إلى المنطقة، علما أنهما قامتا بإيداع وثائق التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لدى الأمانة العامة للجامعة. وما تزال ثلاث دول عربية غير منضمة إلى المنطقة، وهي: جيبوتي، الصومال، وجزر القمر. ومن المفيد جدا لهذه الدول أن تسارع إلى الانضمام نظرا لأن المنطقة تمنح الدول الأقل نموا معاملة خاصة تتيح لها دخول الأسواق العربية بالتعريفات الصفرية مقابل التزامها بالتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية. وهذه المعوقات المتجذرة لا تزال تتردد منذ انطلاق تطبيق المنطقة في أول عام 1998، كما تستمر موجودة رغم اكتمال المنطقة في أول عام 2005¹

وجدير بالذكر أن عملية تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - بالرغم من مستواها المنخفض - تظهر حصول بعض النتائج الإيجابية على عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومنها²:

¹ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، التقرير الرابع عشر، مقدم إلى اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدورة التاسعة والسبعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، القاهرة: 10 - 11 شباط (فبراير) 2007. متاح في:

<http://www.gucciaac.org.lb/gafta/2rep14.htm>

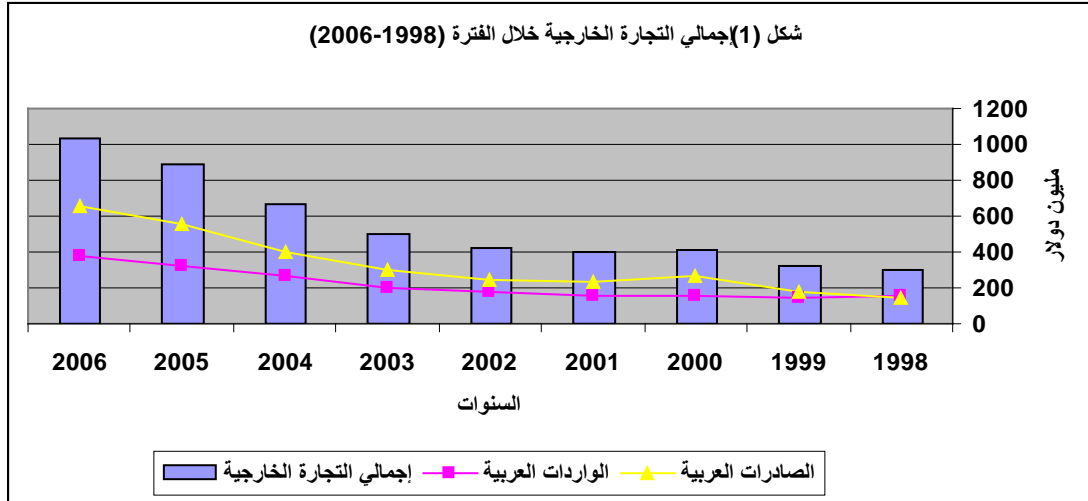
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية 2006، للأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص

- أ - تحرير كافة السلع العربية، أي ذات المنشأ العربي، من كافة الرسوم والضرائب الجمركية.
- ب - إلغاء أو خفض مستوى الحماية غير التعريفية أو ما يعرف بالقيود غير التعريفية، الجمركية وغير الجمركية.
- ج - استحداث آليات جديدة للعمل الاقتصادي العربي الجماعي، مثل وضع آلية جماعية متعددة الأطراف لفض المنازعات وتفعيل محكمة الاستثمار العربية، وزيادة فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وإقامة نقاط اتصال داخل الدول العربية الأعضاء لمتابعة التنفيذ.
- د - تحسن البيئة التجارية بفعل تقليص القيود غير التعريفية .
- هـ - الإحلال التدريجي للتقييم الاقتصادي الكلي محل التقييم المالي لأثر تطبيق منطقة التجارة الحرة على الاقتصادات العربية .
- و - زيادة درجة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي لدى الفاعلين الاقتصاديين على مستوى الدول العربية.

ثانياً: تطور أداء التجارة العربية خلال الفترة (1998-2006)

1- تطور أداء التجارة الخارجية العربية

يوضح الشكل رقم (1) تطور التجارة الخارجية للعالم العربي خلال الفترة (1998-2006) ويظهر منه تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (1998-2006) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.



ويلاحظ من الشكل رقم (1) مايلي:-

1- تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (1998-2006) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.

2- تشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي في التجارة الخارجية العربية، كما تشير أيضا إلى حدوث طفرة هائلة في حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2004-2006) حيث ارتفعت من 666.9 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 884.2 مليار دولار في عام 2005 ، أي بنسبة نمو بلغت 32.6 في المائة، واستمر هذا الارتفاع ليحقق أعلى مستوى له خلال الفترة (2006-1998) ليصل إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ حوالي 16.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة الخارجية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي¹:-

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، E/ESCWA/GRID/2006/3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 22

• ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. فكما هو موضح بالشكل (1)، يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 20.4 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 659.6 مليار دولار في عام 2006 مقابل 149.6 مليار دولار في عام 1998. وقد أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام وكمياته المصدرة إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 559.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 659.6 مليار دولار في عام 2006 أي بنمو نسبته 18 في المائة غير أن ذلك كان أقل من النمو الذي تحقق في عام 2005 والبالغ 39.6 في المائة. ولقد ساهم في هذا التراجع بشكل أساسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام 2006 عن مستوى نموها القياسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام 2006 عن مستوى نموها القياسي في عام 2005. ويلاحظ زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 2.7 في المائة في عام 1998 إلى 5.5 في المائة في عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 52.5 في المائة من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006.¹

• ارتفاع قيمة الواردات العربية، حيث يشير الشكل (1) إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ 11.7 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 373 مليار دولار في عام 2006 مقابل 154 مليار دولار في عام 1998. وارتفعت بنحو 14.7 في المائة في عام 2006 مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن واردات السعودية

1 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 153

والإمارات شكلت حوالي 39.5 في المائة من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 2006¹

• ويلاحظ زيادة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 3 في المائة في عام 2006 مقابل 2.8 في المائة في عام 1998، وذلك في ضوء تقارب معدل نمو كل من الواردات العربية والعالمية، ويعزى استمرار النمو المرتفع نسبياً للواردات العربية إلى عدد من العوامل من أبرزها:

1. زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط. وتراجع أسعار صرف العملات العربية المرتبطة

2. كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، والاتفاقات الثنائية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية ما بين الإمارات العربية المتحدة وألمانيا.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية، يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية خلال فترة الدراسة إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية

1 صندوق النقد العربي وآخرون، المرجع السابق، ص 154

في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه ، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس الفترة.¹ أما بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية فقد ظلت فئة الوقود تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، قد ارتفعت حصته في عام 2006 لتصل إلى 76.6 في المائة مقابل 55.5 في المائة في عام 1998 ، يليها فئة المصنوعات بنسبة 11.8 في المائة مقابل 22.7 في المائة خلال نفس الفترة .

وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت واردات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الواردات العربية خلال الفترة لتشكل 36.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 2006 مقابل 34.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 1998 ، يليها فئة المصنوعات بنسبة 27.8 في المائة مقابل 30.4 في المائة خلال نفس الفترة.²

بعد ذلك الاستعراض لتطور التجارة العربية خلال فترة الدراسة يمكن القول بوجود بعض السمات البارزة التي تشكل منطلقات واقعية يمكن الركون إليها في محاولة رسم توجهات تنموية عامة لقطاع التجارة العربية، وتتمثل هذه السمات في:

أولاً: الثقل الهام الذي يشكله الشريك التجاري الأوروبي تصديراً واستيراداً بالنسبة لأغلبية الدول العربية فرادى ومجمعة. إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه ، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس الفترة. الأمر الذي يؤكد على أن جزءاً هاماً من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب أن ينصب على

1 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2002 ، ص 130 ،
وعام 2007 ، ص 159

2 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2002-2007

دراسة أشكال التعاون الاقتصادي مع أوروبا بمجمل جوانبه. يذكر أنه وإن مثلت هذه التجارة نسبة هامة جداً بالنسبة للبلاد العربية، إلا أنها لا تشكل أكثر من 3% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي. وقد يكون لهذا الأمر عدة دلالات على مستوى المنطقة العربية ككل.

أ- من منظور السياسة الأوروبية: ما زال الاعتبار الأول والأكثر أهمية في مجال تبادل السلع بالنسبة لأوروبا في ظل تشتت الأسواق العربية التي تقف في وجه ازدهار حقيقي للتجارة العربية، الحصول على الطاقة. لكن الأمور لن تدوم كذلك، ولاسيما في ظل التوجهات العالمية الجديدة نحو الانفتاح وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، نفسه في موضع منافسة عالمية، الأمر الذي يظهر الاهتمام المتزايد للسياسة الأوروبية بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ تظهر جديته من خلال توقيع الاتحاد من أجل المتوسط¹.

ب- محدودية تأثير القوة التفاوضية للطرف العربي على مستوى التجارة (إذا ما استثنينا النفط طبعاً). والتفاوض قد بات سمة العصر الحالي خصوصاً في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية التي وضعت قوانين للمنافسة الدولية في ظل طغيان

1 هو مشروع يهدف إلى التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ويعرف بالإتحاد اختصاراً باسم MU. وينطلق هذا المشروع من أن العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط. ويركز الإتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلاً عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط. ومن الأهداف الرئيسية للإتحاد المتوسطي، واسمه الرسمي "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" - وذلك في إشارة واضحة للتمسك بمسار عملية برشلونة التي انطلقت في إسبانيا عام 1995 للتعاون بين الدول الأوروبية والمتوسطية. إطلاق سلسلة من المشروعات العملية مع حرية كل من الدول الأعضاء في اختيار ما تنضم إليه من مشروعات. وتم الاتفاق على أن يضم هذا الإتحاد 43 عضواً: الأعضاء الـ 27 في الإتحاد الأوروبي، وعشرة بلدان من الجنوب. وعضوية المشروع مفتوحة لكل الدول المطلة على البحر المتوسط وكل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وآخرين. ويبلغ تعداد سكان تلك الدول ما يقرب من مليار نسمة.

الحماية والتكتلات الاقتصادية المهيمنة، ونقلت المنازعات التجارية إلى أروقتها مشكلة صمام أمان للحروب الاقتصادية المستترة. بحيث بات يقال إن المفاوضات في عصرنا الحالي قد أصبحت استتباع للحرب بالوسائل السلمية.

ثانياً: النسبة المرتفعة التي ما زال يشكّلها قطاع النفط في التجارة العربية لعدد هام من الاقتصادات العربية، على رغم الجهود الهامة التي بذلت لتنويع القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث يرتهن الأداء التجاري والاقتصادي للبلدان النفطية بشكل عام بتقلبات أسعار النفط العالمية. شكّل النفط نسبة توازي حوالي 70% من إجمالي الصادرات العربية خلال الفترة. يذكر أنه نظراً للطبيعة الإستراتيجية للنفط، فإن أسعاره غالباً ما لا تخضع لمنطق العرض والطب، بل تتحدد بناء لاعتبارات السياسة العالمية.

ثالثاً: ضيق القاعدة التصنيعية وتخلفها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في التنوع المتواضع للسلع المصنّعة في هيكل الصادرات العربية، والنسبة المتدنية للقيمة المضافة في هذه السلع نظراً لضعف التكنولوجيا المستخدمة. وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية، فإن معظم الدول العربية ما زال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير. وهذا يعبر عن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية.

رابعاً: لعل أخطر ظاهرة على صعيد التبادل التجاري هي المعدلات العالية لنمو الواردات والتي تفوق معدلات نمو الصادرات، مما يعني توجّه شروط التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الصناعية باستمرار لصالح هذه الأخيرة مؤدياً إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية. وبصفة عامة، من المعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على

معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية لأن أسعارها تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل. ولا شك أن الصادرات العربية واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة. وسوف يتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تملئها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما: أولاً، التوجه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لأزمات دورية قصيرة الأجل ذات آثار كونية شمولية. ثانياً: الخيارات السياسية والاقتصادية التي سوف تتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات.

2- تطور أداء التجارة العربية البينية

يمكن القول بأن هدفاً رئيسياً من مشروع التكامل الاقتصادي العربي المتمثل، بدءاً من بدء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هو تحسين القدرات التصديرية للدول العربية في سبيل تفادي عملية التهميش الجارية عالمياً لاقتصادياتها، والتقليل من الاعتماد تجارياً على الدول المتطورة. ويتطلب هذا الأمر بطبيعة الحال النظر والتمحيص في جملة من المفاهيم المتعارفة، بالإضافة على إنجاز واستكمال القواعد الأساسية لإنجاز هذا التكامل. إن خطوات رئيسية في عملية تحسين القدرات التصديرية للبلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا بد أن تحقق الأمور التالية:

1- إتاحة تصريف الفوائض الإنتاجية.

2- تحديد قطاعات ذات مزايا نسبية في المنطقة العربية مثل النفط والغاز والقطن والبوتاس والفوسفات وبعض المنتجات الزراعية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، في محاولة لتحسين القدرات التكنولوجية في هذه القطاعات والعمل على تحسين القدرات التنافسية فيها. ولا بد من التركيز على السلع التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة فيها.

3- توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية، وتوفير مصادر النقد الأجنبي بالسعي إلى توفير بعض السلع التي لا تنتج محلياً. وهذا يتطلب تحديث منظومة الإنتاج وتحقيق التنسيق الصناعي وتوفير قاعدة تكنولوجية للسلع العربية لكي تصبح قادرة على إنتاج كميات كبيرة ومتزايدة من السلع.

4- السعي إلى إيجاد جماعات ضغط داخل منظمة التجارة العالمية في سبيل تقوية القوة التفاوضية العربية في المنظمة، وذلك من خلال مراقبة ما يجري داخل أروقة هذه المنظمة من جهة، وفي سبيل إيقاف أي مسألة قد تكون مضرّة بمصالح الدول العربية. إن نقطة مركزية في أساس قيام منظمة التجارة العالمية هو قدرة أي طرف من أطرافها على الاعتراض على أي إجراء تجاري بين دولتين أو أكثر يخرج عن أحكام منظمة التجارة العالمية، وحتى لو كانت تلك الدول لا تمثل شريكاً تجارياً للعالم العربي. وهذا يتطلب من الدول العربية العمل على تحسين أجهزة "الحراسة الاقتصادية والتجارية العربية"، والعمل على استحصال المعلومة التجارية المفيدة للجانب العربي، ذلك لأن الجانب العربي من جهته أيضاً سوف يكون ملاحقاً ومراقباً من قبل غيره من البلدان. لقد باتت المعلومة التجارية ذات أهمية قصوى في ظل النظام التجاري الجديد. وعلى الدول العربية العمل سريعاً على تحسين وسائل نقل المعلومات واستلامها وتوزيعها وإدخال أجهزة الكمبيوتر في مجمل

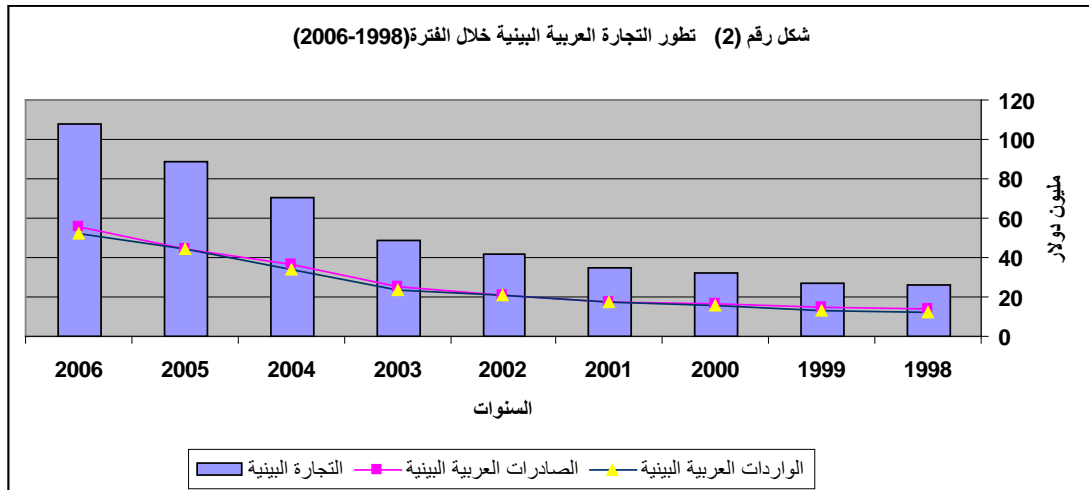
الأعمال الإجرائية المطلوبة لتحسين القدرات التنافسية للسلع والخدمات. كذلك الاستفادة من التطورات الهامة في مجال التجارة الإلكترونية.

5- في السعي إلى إقامة الشركات العربية الكبرى القادرة على تحسين القدرات التصديرية للبلاد العربية، والتي تترافق مع تنمية الشركات الصغيرة وبالعلاقة معها.

6- في السعي إلى إقامة السوق العربية المشتركة التي هي من الأهداف الإستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك من حيث أنها تؤمن الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة ومن السوق الموسّعة، وترفع كفاءة تخصيص الموارد وفق المزايا النسبية.

7- تقليص التفاوت في التطور الاقتصادي فيما بين البلدان العربية نفسها لتقوية لحماتها الاقتصادية، والعمل على استكمال القاعدة الصناعية والتكنولوجية بين الدول الأعضاء.

ويبيّن الشكل رقم (2) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والممتدة من بداية عام 1998 وحتى نهاية عام 2006 ، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية 2005 وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية.



ومن الشكل رقم (2) يلاحظ مايلي:-

1- تضاعفت التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998-2006) بأكثر من 4 أضعاف حيث ارتفعت من حوالي 26مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 107.9مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.5 في المائة خلال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى:-

- ارتفاع الصادرات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 13.7 مليار دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 55.4 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 16.5 في المائة خلال الفترة (2006-1998). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 63.8 في المائة (48.7 في المائة للسعودية و15.4 للإمارات في المائة) من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006.¹
- ارتفاع الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12.3 مليار دولار عام 1998 إلى 52.5 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.9 في المائة خلال الفترة (2006-1998). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ثلاث دول هي العراق والسعودية والإمارات شكلت حوالي 39 في المائة (16.9 في المائة للعراق و11.7 في المائة للإمارات و10.4 في المائة للسعودية) من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 2006.²

2- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية خلال الفترة إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9.2 في المائة عام 1998 إلى 8.4 في المائة عام 2006 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6.1 في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية

1 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سابق، ص 159

2 المرجع السابق، ص 160

من إجمالي الواردات العربية من 8 في المائة عام 1998 إلى 14.1 في المائة عام 2006 .

3- أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2002 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 24.1 في المائة في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 2.7 في المائة كذلك في عامي 2004 ، 2006 حيث كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 48.2 في المائة ، 25.8 في المائة على الترتيب في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 33.2 في المائة ، 18 في المائة على الترتيب وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية. وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2006 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 17.8 في المائة في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 14.7 في المائة . وقد شهد العام 2004 أكبر معدل نمو للواردات العربية البينية حيث وصل إلى 45 في المائة

4- استمرار الزيادة في التجارة العربية البينية في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها في عام 2004 حيث وصلت 43.9 في المائة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 14.5 في المائة خلال الفترة (1998 - 2002) إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 43.9 في المائة . وحوالي 25.8 في المائة بين عامي 2004 و2005 لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى 107.9 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ 21.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة البينية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي¹:-

• دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام 2005 ، حيث أدى الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي إلى

1 المرجع السابق ، ص 23

زيادة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من 75 مليار دولار في عام 2004 إلى 98 مليار دولار في عام 2005 ثم إلى 119.2 مليار دولار في عام 2006.

• كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أكاير. كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن، والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن.

5- ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت حوالي 10.4 في المائة في عام 2006، وهي أعلى نسبة تسجلها الدول العربية مقارنة بحوالي 8.6 في المائة في عام 1998 وإذا استثنينا الصادرات النفطية من التجارة الخارجية، نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لتبلغ حوالي 18 في المائة في عام 2006 العربية مقارنة بحوالي 13.6 في المائة في عام 1998 وتؤكد هذه النسبة على أن قطاع النفط يلعب دوراً رئيسياً في التجارة العربية. وقد كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط دور أساسي في زيادة التجارة الخارجية.

وعلى الرغم من ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة إلا أنه يجب التأكيد على:-

• هذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة ، حيث كانت 9.4% عام 1990 و 9.7% عام 1994. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي

1 رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية-مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006، ص 33

بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وآثار منطقة التجارة الحرة العربية.

- رغم ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية إلا أنها أدنى بكثير عند مقارنتها بنسب التجارة الخارجية بين بعض التكتلات الإقليمية-حتى مع استبعاد الصادرات النفطية من التجارة الخارجية والتي بلغت أقصاها في عام 2006 مسجلة 18 في المائة- فيلاحظ وكما يتضح من الجدول رقم (2) أن التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول الناftا) حوالي 67.6 في المائة، في 67.9 في المائة خلال عامي 2005، 2006 على الترتيب. كما بلغت التجارة البينية حوالي 64.2 في المائة، في 64.6 في المائة خلال نفس الفترة. الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تبذل الدول العربية المزيد من الجهود لزيادة تجارتها البينية وتحسين تكاملها الاقتصادي الإقليمي .

جدول رقم (2) تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية في أعوام مختارة						
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية			قيمة التجارة البينية بملايين الدولارات			التكتل الاقليمي
2006	2005	2003	2006	2005	2003	
25.7	24.87	25.1	380.4	306.7	211.1	الآسيان
64.6	64.2	60.6	5946.8	5231	3470	الاتحاد الأوروبي
67.9	67.6	44.8	1771.3	1634.5	1308	النافتا
11.3	11.2	9.17	119.2	96.5	46.3	الدول العربية

المصدر:

بالنسبة لبيانات عام 2003 ، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2006/3، ص 24

بالنسبة لعامي 2005-2006، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 37

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم ترتفع كثيراً خلال فترة الدراسة لمجموعة من الأسباب،¹:-

- سيطرة صادرات النفط على التجارة الخارجية العربية، حيث يمثل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العربية في حين لا يمثل إلا نسبة لا تتعدى 7.7 في المائة من واردات الدول العربية. وهذا التفاوت لا يعطي مجالاً كبيراً لزيادة نسبة التجارة العربية البينية .
- تمثل الآلات والمعدات بالإضافة إلى المصنوعات حوالي 65 في المائة من إجمالي الواردات العربية، إلا أنها لا تمثل سوى حوالي 14 في المائة من الصادرات العربية
- أن أهم ارتفاع لحجم الصادرات العربية الكلية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، وبالتالي ساهم في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. ذلك يرجع الأمر إلى انخفاض جودة بعض السلع العربية بحيث لا تجد لها سوقاً خاصة في ظل الانفتاح التجاري الحالي.
- استمرار بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية التي تحول دون سهولة تدفق التجارة العربية البينية، وخاصة المتعلقة بشهادات المنشأة والقيود الإدارية وغيرها.
- وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية، إلا أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تختلف اقتصاديات

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 35

سورية ومصر والمغرب والسودان مثلاً. وحتى الصناعات المتماثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحل ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً.¹

3- تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية على الدول العربية

تشير البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية_ كما في الجدول (3) أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة لم تشهد تغيراً كبيراً خلال الفترة (1998-2006). ففيما يتعلق بالصادرات البينية العربية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة في الصادرات البينية مع زيادة في نسبتها من 55 في المائة في عام 1998 إلى 61.3 في المائة في عام 2006. وقد تقدمت المصنوعات إلى المركز الثاني بحصة بلغت 12.5 في المائة من الصادرات البينية مقارنة بحصة 11 في المائة في عام 1998. وتراجعت الأغذية والمشروبات إلى المركز الثالث بعد أن انخفضت حصتها من 13 في المائة من الصادرات البينية في عام 1998 إلى 11.7 في المائة في عام 2006. وقد تأخرت المنتجات الكيماوية فوصلت إلى المركز الرابع بحصة بلغت 7.3 في المائة مقارنة بحوالي 16 في المائة وتبعتها الآلات ومعدات النقل بحصة نسبتها 6.4 في المائة مقابل 5 في المائة خلال فترة المقارنة.

1 رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، مرجع سابق، ص 34

جدول رقم (3) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية أعوام
1998 و2005 و2006

الواردات البينية (نسب مئوية)			الصادرات البينية (نسب مئوية)			البيان
2006	2005	1998	2006	2005	1998	
50	48.1	53	61.3	59	55	المواد الخام والوقود المعدني
14.2	13.4	13	11.7	12.4	13	الأغذية والمشروبات
10.7	10.8	16.9	7.3	8.6	16	المنتجات الكيماوية
14.1	17.9	12.2	12.5	11.4	11	المصنوعات
10.1	8.9	4	6.4	8.6	5	الآلات ومعدات النقل
0.9	0.9	-	0.8	0.6	-	سلع غير مصنفة
100	100	100	100	100	100	المجموع
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الإمارات العربية المتحدة.						

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أنه يطرأ تغير كبير على اتجاهات التجارة بين الدول العربية معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول

عربية متجاوزة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة البيئية العربية لعام 2006 أن صادرات قطر تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة بلغت 52 في المائة من صادراتها البيئية وصادرات تونس إلى ليبيا بنسبة 57 في المائة. أما صادرات اليمن البيئية فقد تركزت في دولتين هما الإمارات بنسبة 35 في المائة والسعودية بنسبة 25 في المائة. وتركزت صادرات الجزائر البيئية في المغرب بنسبة 34 في المائة وفي مصر بنسبة 33 في المائة. وقد تركزت صادرات لبنان البيئية في ثلاث دول هي الإمارات وسورية بنسبة 18 في المائة لكل منهما والسعودية بنسبة 15 في المائة. وعلى صعيد الواردات البيئية العربية، فقد تركزت واردات عمان البيئية في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 72 في المائة، في حين بلغت واردات الأردن من السعودية 71 في المائة من وارداتها البيئية والتي تشكل معظمها من واردات النفط الخام. وقد تركزت واردات موريتانيا في دولتين هما الجزائر بنسبة 30 في المائة والمغرب بنسبة 27 في المائة، وواردات مصر البيئية في السعودية والكويت بنسبة 36 في المائة و 27 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تشكل المصدر الرئيسي للواردات البيئية للعديد من الدول العربية. فبالإضافة إلى الأردن ومصر، فقد بلغت واردات البحرين من السعودية 84 في المائة من وارداتها البيئية وواردات المغرب منها بنسبة 58 في المائة وقطر بنسبة 46 في المائة والكويت بنسبة 38 في المائة وسورية بنسبة 33 في المائة واليمن بنسبة 24 في المائة¹.

ختاماً فإن نظرة موضوعية للحجم الفعلي للتجارة العربية بما في ذلك البيئية ونسبتها إلى احتياجات السوق العربية من المستوردات، تؤكد بأن هناك ثغرة إنتاجية كبيرة لا بد للبلاد العربية من السعي الحثيث إلى ردمها من خلال اتخاذ

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2007، مرجع سابق، ص 160

الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج وتنويعه وتشجيع تدفق الاستثمار البيئي والخارجي.

ولا بد من محاولات عربية لتكييف الأوضاع الاقتصادية مع التحوّلات الجارية، وبالسّعة القصوى، وخاصة في ظل الركود النسبي الذي يشهده الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على الطاقة. لا بد أن يصبح قطاع التصدير من النوع الذي يرتبط هيكلياً باقتصاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وليس باقتصاديات الدول المتقدمة وذلك في سبيل خلق أثر مضاعف وخلق علاقات تبادلية خلفية وأمامية مع القطاعات الأخرى. كذلك، لا بد من ترشيد الاستيراد والعمل باتجاه إحلال الواردات على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالحد من الواردات الاستهلاكية وخاصة من السلع الكمالية ومحاولة فتح أقصى المجال للقطاع الخاص على استبدال هذه المنتجات. كذلك لا بد من محاولات عربية لتحسين طرق الحصول على التكنولوجيا وتوطينها في البلاد العربية.

إن واقع التجارة العربية في ظل السيناريو العالمي الحالي مهمّش إلى حد بعيد. وهذا يتطلب العمل سريعاً على إنشاء تحالفات مع بلدان نامية أخرى يمكن الالتقاء معها على مصالح مشتركة على أن يكون لهذا التحالف الأثر التجاري الهام على إحدى التكتلات الاقتصادية التي باتت تهيمن على مجمل عمل التجارة العالمية وتسيطر على التطورات التكنولوجية، كذلك من خلال تطوير الأوضاع الاقتصادية العربية بتحقيق الإمكانيات العربية المتاحة على مختلف المستويات.

المبحث الثالث

العقبات الرئيسية التي ما زالت تعترض التنفيذ الكامل للمنطقة

تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً من عدد من العقبات الرئيسية التي ما زالت تعترض التنفيذ الكامل لها. ويمكن تقسيم هذه العقبات الرئيسية في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:-

المجموعة الأولى : عقبات فنية:

1. القيود غير الجمركية¹: تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً من عدد من القيود الرئيسية التي يأتي في طليعتها القيود غير الجمركية.

¹ تُعرف القيود غير التعريفية وفقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بأنها مجموعة "التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات، لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد" وهي تضم قيوداً جمركية، مثل إجراءات التفتيش الجمركي وإعادة تقييم السلع للأغراض الجمركية أو فرض رسوم خدمات جمركية، وقيوداً غير جمركية، أي التي ترتبط بتنفيذ سياسات لجهات حكومية أو محلية في الدولة المطبقة، مثل الإجراءات الأمنية والثقافية والإعلامية وشهادات الاستيراد والإجراءات الصحية والبيطرية وإجراءات إصدار شهادات المطابقة للمواصفات والمقاييس الوطنية وشهادات الفحص وإجراءات النقل بالعبور والتأمين والضمانات وإجراءات فردية تأرية، تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، تفوق في أثرها الإجراءات المبرر لها، مثل الإجراءات المتخذة لمواجهة ما تعتبره الدولة حالة إغراق أو فرض قيود ورسوم جديدة أو زيادة معدلاتها أو فرض متطلبات جديدة لم تكن موجودة قبل تطبيق المنطقة. راجع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟، الأمانة العامة، التقرير الخامس عشر، مقدم إلى: الدورة الحادية والثمانين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، القاهرة: 6 - 14 شباط (فبراير) 2008، متاحة على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، 1998 - 2008

وتكاد كافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة يطبق فيها قيد أو أكثر من هذه القيود دون أن يتم الإفصاح عنها. وتكمن الإشكالية في معالجة هذه القيود أولاً: في أنها ذات طبيعة مستترة وغير شفافة ويسهل إخفاء التعليمات الخاصة بتطبيقها من قبل السلطات المعنية، وثانياً: في تعددية الجهات المصدرة للقيود غير الجمركية في الدولة المعنية مثل الجهات الأمنية والصحية والإعلامية والبيطرية والزراعية وغيرها، وثالثاً: في الاختلاف ما بين الدول العربية حول تعريف القيد. ولا يزال العديد من الدول العربية يفرض رسوماً وضرائب عند الاستيراد على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة، وتتخذ هذه الرسوم والضرائب مسميات مختلفة وغير متماثلة ما بين الدول العربية.¹

أ. القيود الإدارية وانعكاساتها على مدة العبور وكلفة التجارة وتنافسيتها: تتضمن القيود الإدارية اشتراط تقديم طلب للحصول على إعفاءات جمركية، والقيود الموسمية الزراعية، واشتراط الحصول على رخص للتصدير والاستيراد، والمبالغة في التثمين الجمركي، إلى جانب طول وتعقيد إجراءات التصديق على وثائق شهادات المنشأ وفواتير التصدير والاستيراد ووثائق ضمان التأمين، والتأخير والقيود في الإجراءات الجمركية الحدودية بالنسبة إلى كل من مدة العبور والوقت المستغرق لمراجعة المستندات ولمعانية البضائع ومطابقتها وإجراءات التفتيش، وتكرار هذه العمليات عند كل منفذ جمركي في ظل استمرار العمل بالأساليب القديمة في الكثير من المرافق الحدودية. وتعتبر

1 ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كالتالي: رسوم الخدمات ذات الأثر المماثل، وهي رسوم تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة أو على شكل قيمة عينية تفرض بشكل تصاعدي ولا تفرض على أساس تكلفة الخدمة الفعلية مثل رسوم خدمات جمركية والرسوم البيطرية ورسوم الفحص والعينات؛ ورسوم وضرائب الاستيراد المكاملة مثل رسوم إضافية ورسوم أخرى ورسوم استيراد ورسوم النهر العظيم وهي تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة وأحياناً من القيمة الإجمالية لقيمة البضاعة مضافاً إليها الرسوم الجمركية؛ والرسوم والضرائب المحلية التي تفرض على السلع المستوردة ولا تفرض على المنتج الوطني أو يتم فرضها بنسب وقيم مختلفة مثل ضريبة دمغة وضرائب بلدية. ولا زالت هذه الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تفرض من قبل الدول العربية الأعضاء ولم تتمكن لجنة المفاوضات التجارية من وضع أساليب ملائمة لمعالجتها.

مشكلة طول مدة العبور من أهم المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في العديد من المنافذ الحدودية العربية، مما ينعكس ارتفاعاً في كلفة العملية التجارية ويضعف كفاءتها، كما يؤثر على جودة البضائع ونوعيتها في السلع الحساسة، مثل المنتجات الغذائية والثروة الحيوانية. وذلك بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالوثائق وبسبب الرشوة المفروضة في أحيان كثيرة. ولا شك أن التأخير غير المبرر على الحدود الجمركية وممارسات الرشوة تعطل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات الجمركية، كما تجعل التصدير بين الدول العربية يستغرق وقتاً أطول من التصدير للدول الأخرى، مما يضعف تنافسيتها.

ويفتقر العديد من المنافذ الجمركية إلى المرافق اللازمة من مختبرات الفحص والحجر، كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من المنافذ الجمركية العربية. كما تتسم إجراءات التفتيش عموماً بطول مدتها، حيث غالباً ما تؤدي إلى تأخير معيق في العديد من المنافذ الحدودية. وهناك حالات من التعقيدات والتأخير غير المبرر الذي يسجل لدى حدوث تشنجات سياسية تؤدي إلى التضيق على حركة التجارة، حيث يتم التأخير بحجة الإجراءات الأمنية بشكل مبالغ فيه، مما يجعل التجارة العربية كبش المحرقة لأموال لا دعوة لها فيها.

لهذا يجب على الدول العربية أن تركز اهتمامها لتبسيط وتسريع الإجراءات وإزالة العقبات التي تواجه عبور التجارة في المنافذ الحدودية. وأي جهد في هذا المجال سيكون له تأثير مضاعف على التجارة.

ب. القيود الفنية بين المغالاة في المواصفات والمعاناة في فحص العينات:

تتضمن القيود الفنية التشدد والمبالغة في تطبيق المواصفات، والمغالاة في اشتراط دلالة المنشأ، والقيود على الوزن، وطول وتعقيد إجراءات الكشف والمعينة، بالإضافة إلى القيود الصحية، والاشتراطات البيئية. وتعد القيود على المواصفات من أهم القيود التي تواجه الشركات التجارية العربية الخاصة. وبناء

على الأحكام التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن الدول العربية الأعضاء في المنطقة ملزمة باعتماد المواصفات القياسية العربية التي يتم إقرارها، وتطبق المواصفات الوطنية على السلع المستوردة في حال عدم وجود مواصفات عربية لها. وينبغي ألا يؤدي تطبيق الاشتراطات حول المواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول السلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة.

لكن السماح بتطبيق المواصفات الوطنية على السلع التي لا تتوفر مواصفات عربية لها غالبا ما يتخذ ذريعة للمغالاة والتشدد في تطبيق المواصفات. وقد أكد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية على هذا الأمر في جميع تقاريره الدورية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتتمثل أبرز القيود في تمسك بعض الدول بمواصفاتها المحلية وليس العالمية، ووجود تباين في المواصفات بين الدول العربية، حيث كل دولة لها مواصفاتها الخاصة، فضلا عن تعديل المواصفات دون إشعار مسبق. وهذه المشكلة موجودة خصوصا بالنسبة للسلع الغذائية المصنعة، حيث تتفاوت "مدة الصلاحية" بين دولة عربية وأخرى، فهناك من يعتمد مدة 9 أشهر للصلاحية بينما تعتمد دول أخرى مدة 12 شهرا للسلعة نفسها. وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم السلع المتبادلة حيث يؤدي ذلك إلى عرقلة التجارة أو ترتيب تكاليف إضافية لمواصفة الإنتاج مع المقاييس والمواصفات المختلفة بين دولة عربية وأخرى. وتصل الأمور في بعض الحالات إلى المنع، كما هو الحال بالنسبة إلى سوريا مثلا، التي تمنع دخول بعض السلع الزراعية مثل الموز والبلح بحجة الإغراق إلا بعد تعرضها لدرجة حرارة معينة لمدة 15 يوما. والمنع يمارس أيضا في دول عربية أخرى، حيث يفرض تحت عناوين مختلفة من القيود والحجج واستمرار التباين في المواصفات مضر جدا بالاقتصاد والتجارة العربية ليس على الصعيد البيئي فحسب، بل على الصعيد الخارجي أيضا، لأن المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم استهلاكًا واستيرادًا، لهذا يجب أن يكون الهدف الأساسي للدول العربية التوصل إلى المواصفات التي تضمن السلامة والصحة وتستند إلى الثوابت العلمية، وليس اتخاذها حججا

وشروطا لمنع أو تأخير أو عرقلة دخول السلع العربية إلى الأسواق العربية. ويجب أن ينصب العمل في الاتجاهات الرئيسية التالية:¹

- تسريع العمل بإعداد مواصفات موحدة لجميع السلع العربية، خصوصا بالنسبة للسلع الأكثر تبادلا بين الدول العربية، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية في هذا المجال.

- مراعاة توافق المواصفات القياسية العربية مع المواصفات الدولية، وفي حالة عدم وجود مواصفة عربية للسلعة يتم اعتماد المواصفة الدولية لحين إصدار مواصفة قياسية عربية موحدة لها.

- الإسراع باتخاذ إجراءات تسهيل الاعتماد المتبادل لشهادات المطابقة من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية في مجال السلع الأكثر تبادلا، وتطوير أجهزة الاعتماد الوطنية، مع السعي لإنشاء جهاز عربي للاعتماد. وتلك مسألة مهمة جدا، خاصة وأن أمام البلاد العربية التزامات تجاه بعض التكتلات التجارية الدولية، لا سيما الاتحاد الأوروبي، ويخشى من أن تضطر إلى القبول بالشروط الدولية قبل ترتيب وتحسين البيت الداخلي.

- اعتماد الشفافية خصوصا من خلال إشراك القطاع الخاص المحلي في تقرير النظم المعتمدة للمواصفات تجنباً لأية اتجاهات حمائية لمصالح معينة.

وإلى جانب مشكلة المواصفات، تبرز مشكلة تأخر إجراءات فحص العينات وتكرارها والمغالاة في الشروط.

ج. القيود الكمية والمالية:

¹ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية، مرجع سابق

تشمل القيود الكمية منع استيراد بعض السلع، والقيود على الحصص. فيما تمارس القيود المالية من خلال المبالغة في رسوم العبور، وارتفاع رسوم التصديق على الوثائق، وتطبيق الرسوم التصاعديّة، والمغالاة في رسوم الكشف والمعائنة، وكذلك بالنسبة للرسوم على تحويل العملات. وبصورة عامة هناك مغالاة في حماية المنتجات المحلية في عدد من الدول العربية وبالنسبة لبعض السلع مثل المنتجات النسيجية والدوائية. ويمارس بعض الدول فرض الرسوم أو المنع من استيراد بعض السلع. وهناك أعباء مالية غير مبررة، مثل تقاضي رسوم بدل عمل إضافي خارج الدوام الرسمي ورسوم بدل ترفيق في عدد من الدول العربية، إلى جانب الرسوم المرتفعة على الشاحنات في بعض الدول العربية.

2. التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المفترض ابتداء من 2008/1/1 تطبيق قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية المتفق عليها على أسس تفضيلية، والبدء باستخدام نموذج شهادة المنشأ العربية المعتمدة وملحقاتها. أما بالنسبة إلى السلع غير المتفق عليها، فقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة مكونة من كل من السعودية والمغرب لإعداد مقترح لقواعد المنشأ التفصيلية لها، والتي سيطبق عليها القاعدة العامة المطبقة قبل عام 2008 المعتمدة على القيمة المضافة، بأن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40% من القيمة النهائية للسلع تسليم المصنع بصفة انتقالية ريثما يتم الاتفاق عليها¹ وكان من

¹ وعلى كل حال، فإن نسبة القيمة المضافة المحددة بـ 40% للسلع غير المتفق على قواعد المنشأ التفصيلية لها هي نسبة معقولة، قياساً بالمستويات المتواضعة للتصنيع في البلاد العربية. وتحسب القيمة المضافة على أساس سعر السلعة تسليم باب المصنع مخصوماً منه القيمة الجمركية لكل منتج ليس له صفة المنشأ يدخل في إنتاج السلعة. أما سعر تسليم باب المصنع، فيعني السعر الذي يتم سداده للمصنع عن السلعة تسليم باب المصنع في الدولة العربية العضو التي يتم فيها آخر عملية تجهيز أو تشغيل أو تصنيع، بشرط أن يشمل هذا السعر قيمة كافة المواد المستخدمة مخصوماً منها أية ضرائب أو رسوم داخلية (غير جمركية) يمكن

المفترض أن تنجز هذه اللجنة عملها كاملاً قبل نهاية عام 2007 وفقاً لقرار القمة العربية الأخيرة.

ويشار في هذا المجال إلى أن السلع التي تم التوافق على قواعد المنشأ التفصيلية لها تتضمن حوالي 50% من السلع الزراعية ومعظم السلع الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تلجأ إلى القوائم السلبية وأهمها عمليا المنسوجات والملابس وحديد التسليح، أو تحدد وتفرض شروطاً جديدة تحت مسميات مختلفة من القيود الإدارية والفنية، مثل شرط الحصول على أذونات مسبقة للتمتع بالإعفاء الجمركي، بحجة الخشية من الإغراق أو من تسلسل سلع أجنبية لتستفيد من امتيازات المنطقة في ظل عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية عربية لهذه السلع. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعرقل الاعتراف الدولي بالمنطقة من حيث عدم استكمال المتطلبات التي يفترض أن تنطوي عليها المناطق التجارية الحرة. ومن غير الواقعي التشدد تجاه قواعد المنشأ من قبل بعض الدول العربية في الوقت الذي تعتمد معظم الصناعات العربية على الكثير من المدخلات والمكونات الأجنبية، كما أنه من غير الواقعي أيضاً مراعاة الظروف الاقتصادية المختلفة للدول العربية. والخشية مشروعة في ظل تفاوت ظروف الإنتاج وسياسات الدعم بين الدول العربية والتشريعات المالية والضريبية، والتفاوت الكبير في تكاليف

أن يعاد سدادها عند تصدير السلعة. ولكن المشكلة تبرز في بعض الحالات في صعوبة وتعقيد تحديد نسبة القيمة المضافة بسبب اختلاف ظروف الإنتاج بين دولة عربية وأخرى، مثلما هو الحال بشأن حساب تكلفة العمل ضمن نسبة المكون المحلي حيث تستخدم دول الخليج العربية العمالة الآسيوية الزهيدة الأجر نسبياً. كما أن بعض الدول العربية تقدم تسهيلات كبيرة ومتنوعة لمنتجاتها، بينما يعاني المستثمر العربي في دول أخرى من ارتفاع أسعار الطاقة والرسوم والضرائب والتعريفات على مستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار والمدخلات والمكونات الإنتاجية، مما يحمله أعباء لا نظير لها في باقي الدول العربية، وبالتالي تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة وغير قادرة على المنافسة.

الطاقة، بالأخص في ظل الارتفاع الكبير في أسعاره مؤخراً. ولكن هناك أساليب
عصرية وعلمية للمعالجة وتتطلب بشكل عام ما يلي:

- اعتماد الشفافية بأن تعرض الدول المتضررة المشاكل التي تواجهها وأخطار
المنافسة التي تعرض صناعاتها وتداعياتها الاقتصادية والاستثمارية
والاجتماعية، والسعي الجاد لوضع آليات للتعويض والتأهيل بالشكل المناسب.

- وضع قوانين عصرية لمكافحة الإغراق في البلدان العربية التي لم تقم بذلك،
والعمل على توفير المساعدة الفنية للبلدان التي تحتاج إلى ذلك.

- تسريع العمل للتوصل إلى إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي لم
يتم الاتفاق عليها بعد بشكل نهائي استناداً إلى معايير تعتمد التوازن بين الأعباء
والمنافع لكافة الدول العربية.

3. مشكلة التأشيرات وعراقيل تنقل الأشخاص ورجال الأعمال والمستثمرين

يعتبر تحرير التنقل البيني للأشخاص وخصوصاً رجال الأعمال والمستثمرين
من المواضيع التي يجب التأكيد على أهميتها والعمل على تحقيقها. وينطوي
موضوع تحرير التنقل لرجال الأعمال على حساسية خاصة، بالنظر لأهميته
وانعكاساته على التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية، مما يستدعي المبادرة إلى
وضع آلية لتسهيل الدخول إلى البلاد العربية لرجال الأعمال والأفراد الذين يرغبون
بزيارة الدول العربية للاستثمار أو لمتابعة مشاريعهم أو التعرف على فرص
الاستثمار. فالكثير من الدول العربية هي حالياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية
التي تلحظ قيام الدول بتقديم التزامات لتحرير أسواق العمالة في إطار "الاتفاقية
العامة للتجارة في الخدمات". وذلك لا يحول دون الإجراءات الخاصة التي ترغب
الدول باتخاذها لتنظيم دخول الأشخاص إلى أراضيها، بما في ذلك الإجراءات
الضرورية لحماية سلامة الحدود وضمان انتظام حركة انتقال الأشخاص الطبيعيين
عبرها، على أن لا تطبق هذه الإجراءات بطرق تعطل المزايا الممنوحة.

ومن ناحية ثانية، فإن اتفاقية "تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية" تسمح بدخول الدول الأعضاء باتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه، مع استثناء مواطني أطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل. كما هناك العديد من المبادئ والبيانات التي صدرت عن منظمة العمل العربية، التي يحكمها مجلس مؤلف من وزراء العمل العرب، وتدعو إلى تيسير انتقال الأشخاص وإقامتهم وعملهم في الدول العربية المستقبلية، كما تدعو إلى التقريب والتنسيق بين تشريعات العمل العربية والتوفيق بين إجراءات حركة القوى العاملة. لكنّها ما تزال حبرا على ورق تراوح مكانها دون أية بوادر للالتزام.

4. قصور البيانات والمعلومات: هناك نقص في البيانات والمعلومات والإحصاءات العربية المعلنة عن إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين، إلى جانب المعلومات المتصلة بالإجراءات والسياسات الجمركية، بالأخص بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالسياسات المالية والنقدية وفرص التمويل والاستثمار وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون والمستوردون، لتمكينهم من وضع القرارات الصحيحة في مجال التسويق تصديراً واستيراداً.

وقد سهلت تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت الكثير من الجوانب المتصلة بالمعلومات الاستثمارية والتجارية، وهناك الآن العديد من المواقع الرسمية والخاصة والفردية ولمؤسسات العمل العربي المشترك التي تهتم بالشؤون الاقتصادية العربية. لكن ما ينقص فعليا هو وجود موقع مرجعي يجمع ويربط المواقع التي تتمتع بالمصداقية لخدمة مجتمع الأعمال العربي.

المجموعة الثانية – المعوقات البنيوية الإنتاجية والتحتية والتشريعية:

1- ضعف الهياكل الاقتصادية العربية، الإنتاجية والخدمية، واستمرار العمل وفق السياسة الاقتصادية الحمائية. ولا زالت البنية الإنتاجية العربية ضعيفة الترابط والتشابك وتعتمد بشكل أساسي على استيراد المدخلات الإنتاجية والسلع الرأسمالية

مما يضع قيوداً على التكامل الإقليمي ما بين الدول العربية. فتواضع وهشاشة التكامل بين البلاد العربية الذي أكثر ما ينعكس في تواضع التجارة العربية البينية لا يعود فقط إلى تواضع حجم التجارة العربية البينية، بل والأهم من ذلك هو ضعف القواعد الإنتاجية وقلة تنوعها وضعف الربط البنيوي بين البلاد العربية وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تحيز السياسات الاستثمارية الوطنية في الدول العربية لصالح القطاعات الخدمية وقطاعات إنتاج المواد الأولية، وبخاصة النفط والغاز، وهما قطاعان لا ينتجان سلعةً صناعية قابلة للتصدير إلى الأسواق العربية.

فحتى لو أزيلت كافة العراقيل التجارية تجاه التجارة العربية البينية، ستبقى المبادلات التجارية بين البلاد العربية محدودة بسبب مشكلة الثغرات الإنتاجية. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى صغر حجم الصناعة العربية، خاصة وأن أهم ثلاثة بنود تستوردها البلاد العربية وهي الآلات ومعدات النقل والمصنوعات والغذاء لا تنتجها بالشكل الكافي. وهذه البنود تمثل حوالي 80% من إجمالي الواردات العربية من الخارج. وعلى الجانب الآخر، فإن أغلب ما يصدره العالم العربي هو من النفط ومشتقاته بما يتراوح بين 70% - 80%.

2. ضعف البنى التحتية الرابطة:

هناك ضعف واضح في البنى الأساسية التي تربط العالم العربي، مثل قطاعات الربط الكهربائي والطاقة والنقل وشبكات المواصلات والاتصالات. وما تزال كلفة هذه القطاعات مرتفعة وتزيد على الكلفة العالمية وتعتبر من معوقات العمل الاقتصادي المشترك. وهذه القطاعات مهمة جداً للقطاع الخاص في جميع الدول العربية. ومن الضروري بمكان الاهتمام بتعزيز البنى التحتية المعززة لحركة التجارة، ولا سيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصاً وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري. ومن

المهم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال بتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

يضاف إلى ذلك ضعف الإطار المؤسسي القادر على إدارة عملية التكامل الاقتصادي، وهذا ينطبق على كل من المستوى الوطني والعمل العربي المشترك، حيث تتعامل الدول العربية مع موضوعات التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها موضوعات ثانوية لا تحتاج إلى تخصيص موارد مالية أو فنية مهمة، وينعكس ذلك على مستوى مشاركتها وتمثيلها في اللجان الفنية والتنفيذية للمنطقة، وتفضيلها التعامل الاقتصادي الثنائي في علاقاتها مع الدول العربية. بالإضافة إلى ضعف مستوى الشفافية في التعامل ما بين الدول العربية، وهذا نمط عام في العلاقات العربية البينية، لكنه على مستوى التبادل التجاري العربي البيني بدأ يتجه نحو التحسن مع زيادة الوعي بأهمية قيام منطقة التجارة الحرة، وتحسن إمكانية الوصول إلى البيانات عبر شبكات المعلومات.

3. تباين التشريعات والقوانين الاقتصادية:

بالرغم من التقدم المحرز في تحرير الاقتصادات العربية، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والتجارة في البلاد العربية. وتتركز المشكلة لدى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اختلاف الظروف الضريبية والبيئة الاستثمارية، فيما هناك مشاكل أعمق مع الدول المترددة في الانضمام مثل الجزائر. فمع أن الجزائر منضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لكنها تفرض ضرائب على الصادرات العربية تتراوح ما بين 10 - 15% على السلع الإنتاجية وبين 20 - 25% على السلع الاستهلاكية، فيما تقدم الإعفاءات الجمركية والتسهيلات الأخرى إلى السلع الأوروبية بموجب اتفاقية الشراكة التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي.

ثم هناك الكثير من التضارب بين الالتزامات في إطار المنطقة والالتزامات في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها الدول العربية، بما يدعو إلى

المراجعة وإعادة النظر بما يتناسب مع المصالح العربية المشتركة لبناء تكتل اقتصادي قادر على الحياة.

4- قصور خدمات النقل وارتفاع كلفتها:

إن كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة خدمات النقل تشكل عائقا أساسيا أمام التجارة العربية البينية، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي. وبشكل عام فإن عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا، بل وتشكل عائقا أمام تطور التجارة العربية البينية. كما تعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقة لتحرير التجارة بين البلاد العربية. وتمثل كلفة النقل حاليا أهم عائق يواجه التبادل التجاري بين البلاد العربية، خصوصا للنقل البري، بسبب الوقت الطويل المهدر في إجراءات الروتين والمصاريف الإضافية والرشوة المفروضة. وبصورة عامة تتضمن تكاليف النقل ما يلي:

- تكاليف النقل المباشرة، مثل الشحن والتأمين، وكذلك التكاليف غير المباشرة، مثل تكاليف الجرد والتخزين.

- تكاليف المعابر الحدودية على الوثائق ومن جراء التأخير، أو الرشوة.

ومؤخرا أضيفت عوامل جديدة ساهمت في ارتفاع كلفة النقل التجاري وهي ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الارتفاع في أسعار النفط العالمية، وارتفاع سعر صرف اليورو وتأثيراته على مجمل تكاليف العمليات التجارية بما فيها تكاليف النقل. وقد عقدت الدول العربية عدة اتفاقات في مجال النقل في إطار جامعة الدول العربية وعلى المستوى الإقليمي، إضافة إلى بعض الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية. إلا أن هذه الاتفاقيات لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي حققته تجارب عالمية أخرى، خاصة لدى منظومة الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الاتفاقيات

"اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (ترانزيت) بين الدول العربية" التي تهدف إلى إتاحة نقل البضائع والأمتعة ووحدات النقل المائي الداخلي عبر الدول الأطراف، إلى جانب اتفاقية "نظام العبور بين دول مجلس التعاون الخليجي" التي تمكنت من خلالها دول المجلس من وضع إجراءات للعبور هي الأفضل بالمقارنة مع الاتفاقيات العربية الأخرى في هذا المجال.

وبصورة عامة، فإن الاتفاقيات العربية المعقودة لتسهيل النقل التجاري يشوبها القصور من حيث عدم الأخذ بالقوة القانونية لتنفيذها في الدول الموقعة عليها، مما يؤدي في بعض الحالات إلى تردد الجهات القائمة بأعمال النقل في اللجوء إلى النقل البري على الطرق العربية في عمليات النقل الدولي للتجارة العربية.

ومن المهم السعي إلى تطوير منظومة الاتفاقيات المرتبطة بالنقل من خلال ما يلي¹:

- تشكيل آليات لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات لها السلطات اللازمة للتنفيذ ولتقييم الأداء والنتائج المتحققة، وبالتالي لوضع ترتيبات جديدة للتطوير وزيادة الكفاءة. ومن الضروري إشراك شركات النقل وأصحاب البضائع وغيرهم من الذين يتعاملون مع هذه الاتفاقيات في آليات المتابعة، فهم الأقدر على تحديد المشكلات التي تواجههم وكيفية حلها.
- تشجيع إقامة شركات النقل الخاصة تجنباً لحدوث احتكارات، ولتأمين نوع من التنافسية في الأسعار.

¹ للتفاصيل راجع دراسة الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، قطاع النقل في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يناير 2008 متاحة على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، 1998 - 2008

- وضع قوانين موحدة للنقل، بما فيه القوانين المتصلة بالمركبات وبالأوزان، والاعتماد المتبادل للفحوص المخبرية.
- تحرير خدمات النقل لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء خطوط شحن جديدة بأسعار منافسة، خصوصاً للنقل البري لأن معظم التجارة البيئية تتم بالنقل البري.
- تشجيع إنشاء شركات الخدمات المتصلة بالنقل، مثل شركات النقل المتخصصة وشركات التأمين والتخليص الجمركي وغيرها من الشركات المعنية.
- إصلاح وتطوير كافة مراحل النقل التجاري من خلال عدة إجراءات أساسية:
 - زيادة كفاءة منشآت المعابر الحدودية.
 - تطوير نظام شامل للتبادل الإلكتروني.
 - تطوير شبكات الطرق والخدمات الداعمة لها.
 - وضع برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية الخاصة بالجمارك.
 - تعزيز الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية المدعمة للنقل التجاري بكافة أنواعه.

3. النقص في التمويل وتفاوت أداء الخدمات المالية:

الخدمات المالية ضرورية جداً للمشاريع الاستثمارية والتجارية من حيث توفير رأس المال التشغيلي والائتمان للتصدير والتأمين وأسواق العملات الصعبة. وهناك ثغرات هامة في هذا المجال في عدد من البلاد العربية، كما أن القدرة على وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل محدودة جداً، حيث ثلاثة أرباع التمويل

اللازم للاستثمار يتأتى من الإيرادات الخاصة للاستثمار، ولا يمثل دور القطاع المصرفي أكثر من 12% من التمويل المطلوب.

وبالرغم من الجهود التي يقوم بها برنامج تمويل التجارة العربية البينية، إلا أن حجم عملياته السنوي التي لا تتجاوز 500 مليون دولار في أحسن الأحوال، ما يزال قاصراً عن احتياجات التطوير بالشكل المرتجى. ومن المهم توسيع نشاطات هذا البرنامج لتغطي شرائح أوسع من القطاع الخاص، بما ينسجم مع الدور المناط بهذا القطاع، وبالأخص بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، بحيث تشمل نشاطاته تمويل الاستثمار في الإنتاج الموجه للتجارة البينية، أسوة بما تقوم به مؤسسات التمويل في التكتلات الاقتصادية الدولية.

والأسواق المالية العربية متباينة في درجة الكفاءة التشغيلية والعمق المالي مع تباين تنافسيتها الاقتصادية والطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها المحلية.¹ وهناك عدد من الدول العربية، مثل البحرين والإمارات وقطر، أصبحت تعتبر مراكز مالية رئيسية في المنطقة. وهناك حاجة أساسية إلى الاهتمام بتعميق وتطوير أسواق رأس المال العربية من أجل تشجيع وتعزيز مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل من خلال السعي التدريجي إلى التكامل بين الأسواق العربية. ولا شك أن تأسيس اتحاد هيئات الأوراق المالية في الدول العربية في أبو ظبي في مطلع 2007 يعد خطوة أساسية في هذا المجال. ولكن النجاح يعتمد إلى حد كبير على مدى التقدم في مجال تعزيز تنافسية الأسواق القطرية وتأهيلها للتكامل.

4- تأخر تحرير تجارة الخدمات العربية البينية:

1 لمزيد من التفاصيل حول خصائص البورصات العربية، راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، البورصة العربية الموحدة والتكامل المالي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (33)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيو (حزيران) 2006.

أصبحت الخدمات حاليا من أهم سمات الاقتصاد العالمي الجديد وهي حيوية جدا للتجارة والتكامل التجاري العربي، من حيث كونها المحور الأساسي للنشاطات الجديدة اقتصاد المعرفة¹، بالإضافة إلى توسع الحيز الذي تشغله في نطاق العمليات التصنيعية والاقتصادية لمختلف القطاعات.

¹ شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني ، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy كان أول استخدام له في الفصل الثاني عشر من كتاب Peter F. Drucker – The Age of Discontinuity . وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد ، والاقتصاد الرقمي ، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات. ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية لهذا الاقتصاد. ويمكن تعريفه أيضا بأنه هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنة . وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة

ولذلك تلعب اليوم الدور الأساسي في تحديد اتجاهات التنمية والتكنولوجيا وفرص العمل، ولها أهمية حاسمة في تحديد التنافسية التجارية وكفاءة الاستثمار. فأول ما يستفسر عنه المستثمر هو كلفة ونوعية الخدمات، وهما عاملان أساسيان في تحديد مكان توجه الاستثمار.

ولا مبالغة في القول بأن العامل الأهم في إضعاف وتهميش الفوائد من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو عدم شمول المنطقة لتجارة الخدمات بسبب تكوّن مسار تحرير التجارة العربية البينية في الخدمات بالرغم من انقضاء ثلاثة أعوام على تطبيق المنطقة، بالتزامن مع انقضاء أربع سنوات على إقرار آلية مفاوضات تحرير الخدمات بين البلاد العربية منذ شهر شباط (فبراير) 2004. وهذا المسار ما يزال بطيئا ومتريدا، بما يعكس عدم الجدّة اللازمة لهذا الأمر الحيوي.

ومن المهم جدا المضي قدما في تحرير تجارة الخدمات في البلاد العربية، وخصوصا في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للاستفادة من الامتيازات التي تتيحها المنطقة، إلى جانب الإصلاحات العديدة في بيئة الأعمال في المنطقة العربية، ومن دونها يبقى الإصلاح مبتورا وتأثيره هامشي على الأداء الاقتصادي والتجاري، بالأخص للقطاع الخاص. فتحريم تجارة الخدمات يرفع كفاءتها ويخفض كلفة الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات، وبالتالي يحفز على تنمية أشكال وأنواع جديدة من الإنتاج وفرص العمل ومن الصادرات، خاصة ما يتصل بدقة التوقيت. ويعد تحرير تجارة الخدمات رافدا أساسيا لدعم التكامل بين شبكات الإنتاج الإقليمية. على كل، فإن قطاعات الخدمات هي حاليا المصدر الرئيسي لتوليد فرص

والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال. راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد 5/4، 2008، ص 12

العمل الجديدة في البلاد العربية. وتلك المسألة تكتسي أهمية جوهرية، نظرا لأن معدل النمو السكاني وفي القوى العاملة في البلاد العربية هو حاليا من أعلى المعدلات في العالم، حيث سيكون عليها توفير حوالي 80 مليون فرصة عمل جديدة بين الفترة 2000 – 2020.

وتتمحور سياسات تحرير الخدمات على الصعيد القطري بشكل أساسي على عدد قليل من القطاعات الحيوية، وأهمها خدمات القطاع المالي، وخدمات القطاع التجاري، والاتصالات، والسياحة. وعلى سبيل المثال، ركزت المغرب على تحسين وتطوير التشريعات المتعلقة بالوساطة المالية، واتخذت تونس إجراءات لتحسين تقييم الإنتمانات، وأصدرت ليبيا عددا من التشريعات لدعم إصلاح النظم المالية، وأنشأت البحرين وكالة لتقييم الإنتمانات وأصدرت تشريعات جديدة ناظمة لعمل شركات التأمين وصناديق الودائع، واستمرت الإمارات بتطوير الإطار التشريعي للقطاع المالي لجهة تحسين نظم الرقابة، وأصدرت مصر العديد من القوانين والتشريعات لتبسيط إجراءات إقامة أو تصفية الأعمال ولتسهيل وتسريع الإجراءات القانونية التجارية، فيما اتخذت الأردن إجراءات لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة. وحققت دول الخليج العربية بشكل عام تطورا كبيرا في مجال قطاعات الخدمات وأصبح العديد منها مراكز ناشطة للخدمات في المنطقة، كما هو الحال بالنسبة إلى كل من البحرين وقطر والإمارات في مجال الخدمات المالية، والإمارات وعمان في مجال الخدمات السياحية، ومؤخرا كل من الكويت في مجال التكنولوجيا، وقطر في مجال التعليم والصحة.

وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في تحرير عدد قليل من الخدمات، فإن عملية التحرير ما تزال بعيدة جدا عن الاكتمال. وما تزال قطاعات الخدمات الأساسية في العديد من البلدان العربية إما مغلقة أمام القطاع الخاص والمنافسة أم أنها شبه مغلقة، إن من خلال القيود على التملك أو من خلال الإجراءات التشريعية. وتحرير تجارة الخدمات يمثل خطوة ضرورية لاكتمال منطقة التجارة الحرة،

وخصوصا في مجال النقل والاتصالات والمال، باعتبارها المحدد الأساسي للخدمات المؤثرة في كفاءة التجارة.

المجموعة الثالثة: التفاوت في كفاءة التجارة العربية والأداء اللوجستي¹:

أ. كفاءة التجارة:

بصورة عامة، يمكن تلخيص مشاكل التجارة العربية ومستوى كفاءتها من خلال تتبع ثلاثة مؤشرات أساسية وهي: الكلفة والوقت وعدد الوثائق المطلوبة لإتمام العمليات التجارية. وهذه المؤشرات الهامة المبينة في الجدول التالي تعكس إلى حد كبير مدى وجود حواجز معيقة للتجارة سواء على المستوى البيئي أم على صعيد التعاملات مع الخارج، لأنها بالأساس ناجمة عن التعقيدات التي تصاحب الإجراءات التجارية. ويتبين من دراسة هذه المؤشرات الأساسية الأمور الرئيسية التالية:

1. كلفة التجارة: هناك تفاوت كبير في كلفة التجارة بين البلاد العربية، حيث تتمتع الإمارات بميزة نسبية عالية مقارنة بغيرها من البلاد العربية، يليها بالنسبة لكلفة التصدير كل من تونس والمغرب وعمان والأردن ومصر، وبالنسبة لكلفة الاستيراد كل من مصر والسعودية والمغرب وتونس ولبنان. وبالمقابل يعتبر كل من العراق وسوريا الأكثر كلفة بالنسبة للتصدير والاستيراد. والتكاليف تتضمن الرسوم المفروضة على حاوية بطول 20 قدما، وتشمل كافة الرسوم المرتبطة بإنجاز الإجراءات المطلوبة للتصدير أو الاستيراد، مثل تكاليف الوثائق، والرسوم الإدارية للتصريحات الجمركية والضوابط التقنية

¹ راجع التقرير رقم (15) للأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2008 متاح على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، - 2008 1998

للمعاينة، وتكاليف التنزيل والتحميل في المرافئ، وتكاليف النقل البري. وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى الأنواع المختلفة الأخرى لكلفة التجارة، والمرتبطة بتكاليف التأمين ضد المخاطر، خصوصا مخاطر الإلتزامات، إلى جانب عدم اليقين المصاحب للأوضاع والسياسات المالية المتذبذبة وغير المستقرة، والافتقار إلى المؤسسات الكفوءة والفعالة، والسياسات الاقتصادية العامة غير المتوقعة.

2. الوقت المستغرق للعمليات التجارية: في المراتب الثلاث الأولى يحل كل من الإمارات والمغرب ومصر. وفي المقابل تستغرق المدة اللازمة للتصدير أكثر من 20 يوما في كل من سلطنة عمان، جيبوتي، الضفة الغربية وقطاع غزة، لبنان، اليمن، والعراق، فيما يحتاج الاستيراد إلى أكثر من 20 يوما في كل من الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، عمان، اليمن، لبنان، فلسطين، والعراق.

3. عدد الوثائق المطلوبة للتصدير/ الاستيراد: بالنسبة للتصدير يأتي في المراتب الأولى عربيا كل من لبنان والسعودية وتونس، فيما يأتي في المراتب الأولى بالنسبة للاستيراد كل من السعودية وجيبوتي وفلسطين. ويتطلب التصدير حوالي 8 وثائق في كل من الجزائر وجيبوتي والكويت والمغرب وسوريا وحوالي 10 وثائق في كل من العراق وعمان، بينما يتطلب الاستيراد حوالي 9 وثائق في كل من الجزائر وسوريا واليمن، و10 وثائق في كل من العراق وعمان، و11 وثيقة لكل من الكويت والمغرب. وتشمل الوثائق المطلوبة كل من وثائق دخول المرافئ، البيانات والتصريحات الجمركية، والوثائق الرسمية المتبادلة بين الأطراف المعنية.

جدول رقم (4) أبرز مؤشرات كفاءة التجارة

عدد الوثائق		الوقت المستغرق/يوم		الكلفة بالدولار (حاوية بطول 20 قدما)		البلد
للاستيراد	للتصدير	للاستيراد	للتصدير	الاستيراد	التصدير	
8	7	13	13	364	462	الإمارات
7	5	22	17	810	540	تونس
11	8	19	14	800	600	المغرب
10	10	26	22	824	665	عمان
7	7	22	19	1065	680	الأردن
7	6	18	15	729	714	مصر
6	6	40	25	995	830	فلسطين
11	8	20	20	935	935	الكويت
6	8	18	22	960	960	جيبوتي
5	5	20	19	758	1008	السعودية
7	5	38	27	810	1027	لبنان
9	6	31	33	1475	1129	اليمن
9	8	23	17	1378	1198	الجزائر
9	8	23	19	1900	1300	سوريا
10	10	101	102	3400	3400	العراق
					390	الصين*
		3		367		سنغافورة*

3		5		الدنمارك*
	3	5		كندا*

* ترمز إلى الأفضل أداء عالميا، الوقت المستغرق يرمز إلى الأيام اللازمة منذ بدأ المعاملات لحين الانتهاء منها.

المصدر: التقرير رقم (15) للأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سابق

ب. الأداء اللوجستي للتجارة:

يعتبر الأداء اللوجستي للتجارة محددًا أساسيًا للتنافسية التجارية. وهو مؤشر يعبر عن التقييم العام لمجموعة من العناصر الأساسية المحددة للقدرة على التسويق والمنافسة، وتشمل كل من الأداء العام للجمارك، والبنى التحتية للنقل، والشحن الدولي، والقدرة على تتبع مسار التجارة، والتكاليف اللوجستية المحلية، بالإضافة إلى حسن التوقيت. ويظهر الجدول رقم (5) تقييمًا للترتيب النسبي اللوجستي للتجارة بين 150 دولة في العالم، حيث يوضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تحل في مراتب متقدمة نسبيًا مقارنة بغيرها من الدول العربية، ويأتي ترتيبها ضمن المراتب الخمسين الأولى في العالم بشكل عام. وذلك يعود كما هو معلوم إلى المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها في مجال البنى التحتية كما في مجال تحديث الإجراءات اللوجستية للتجارة. ولكن يلاحظ أن عدداً من البلاد العربية الأخرى حقق تقدماً لافتاً في بعض المجالات، كما هو الحال بالنسبة لتونس حيث يأتي في المرتبة 30 عالمياً بالنسبة للتكاليف اللوجستية المحلية، وفي المرتبة 39 عالمياً بالنسبة للإجراءات الجمركية، وفي المرتبة 44 عالمياً بالنسبة للبنى التحتية. لكن الثغرة الأساسية التي يعاني منها تونس هي الوقت المستغرق لإتمام العمليات التجارية، حيث يصنف في المرتبة 105 عالمياً.

كما يحل الأردن في مراتب متقدمة بالنسبة لكفاءة الشحن الدولي والتنافسية اللوجيستية، وهو على كل حال مصنف في المرتبة الأولى عربيا بعد دول الخليج العربية بالنسبة للمرتبة العامة، بالرغم من نقطة الضعف في التكاليف اللوجيستية المحلية التي تصنف في المرتبة 77 عالميا. ومن اللافت تبوء لبنان في المرتبة 11 عالميا بالنسبة للتكاليف اللوجيستية المحلية، كما يحل الجزائر في المرتبة 33 عالميا، وموريتانيا في المرتبة 44 عالميا. لكن لبنان يحل في مراتب متأخرة بالنسبة لكل من التوقيت والأداء الجمركي والبنى التحتية والتتبع. كما يأتي تصنيف الجزائر متأخرا جدا بالنسبة للأداء الجمركي والبنى التحتية والشحن الدولي والتتبع والتوقيت. أما بالنسبة إلى موريتانيا، فتتمثل الثغرات النسبية الأساسية في مجالات الشحن الدولي والتوقيت والأداء الجمركي.

جدول رقم (5) الأداء اللوجيستي للتجارة، الترتيب النسبي بين 150 دولة

البلد	المرتبة العامة	الجمارك	البنى التحتية	الشحن الدولي	التنافسية اللوجستية	التتبع	التكاليف اللوجستية المحلية	التوقيت
الإمارات	20	20	18	13	20	23	98	17
البحرين	36	22	27	27	59	47	140	84
السعودية	41	45	38	50	51	43	106	39
الكويت	44	59	46	76	47	32	130	32
قطر	46	67	55	46	43	38	56	38
عمان	48	46	43	79	67	63	20	24
الأردن	52	54	56	40	41	57	77	68
تونس	60	39	44	55	88	60	30	105
السودان	64	79	72	68	55	50	58	67

71	41	62	65	77	96	70	67	موريتانيا
117	62	83	72	108	65	85	85	القمير
95	133	130	119	64	77	101	94	المغرب
96	94	72	96	111	119	119	97	مصر
115	11	101	93	88	102	106	98	لبنان
108	116	104	111	123	110	105	112	اليمن
81	71	144	110	141	147	68	127	الصومال
118	84	137	145	138	131	108	135	سوريا
103	33	109	139	139	139	148	140	الجزائر
138	100	143	133	137	130	146	145	جيبوتي
المصدر: راجع التقرير رقم (15) للأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سابق								

المبحث الرابع

ضرورة الانتقال الى الاتحاد الجمركى العربى

ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد. ويشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الايجابية الأولى في سلم التكامل الاقتصادي حيث يعالج مشكلات مناطق التجارة الحرة باعتباره وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج اتباع سياسات الحماية وزيادة قوة المساومة في التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل التجاري. وكما هو الحال في منطقة التجارة الحرة يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وألا يقود إلى وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء. وتطرح عملية الانتقال إلى الاتحاد الجمركي عدد من القضايا المطلوب معالجتها، وبوجه خاص النظر في المداخل المحتملة لتحقيق هذه النقلة، والتعامل مع الصعوبات المنتظرة بجدية في سبيل جعل عملية الانتقال أكثر يسراً.

ومن مميزات الاتحاد الجمركي أنه يعمل على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه يفرض حماية ضد التجارة ويقيدها مع العالم الخارجي. والتأثير الاقتصادي لهذا النوع من التحرير يتضمن منافع من زيادة التجارة بما في ذلك تحفيز الإنتاج لاستبدال المستوردات من الخارج، وتأثير سلبي نتيجة تحويل التجارة حيث السلع الأكثر تكلفة داخل الاتحاد تنحى نحو استبدال مستوردات أقل تكلفة من خارجه. فهو من جهة يسمح بنمو وتطور الصناعات الكفوءة على المستوى الداخلي على حساب تلك التي تعتمد على الدعم والحماية القطرية قبل قيام الاتحاد الجمركي. ولكن من ناحية أخرى، قد تجري حماية صناعات غير كفوءة داخل الاتحاد الجمركي وذلك عن طريق فرض قيود جمركية وغير جمركية على دخول السلع الأجنبية المنافسة لها والتي تعتبر أفضل من حيث الجودة والسعر من

خارج الاتحاد الجمركي. وفي سبيل ترجيح كفة المنافع على الأضرار، من المفيد أن تكون منتجات البلدان الأطراف تنافسية قبل قيام الاتحاد، وأن يكون لديها الإمكانيات أن تكون متكاملة بعد قيام الاتحاد.

ويذكر أن مستويات التعريفات قبل قيام الاتحاد الجمركي تؤثر في هذا المجال أيضا. فكلما ازدادت التعريفات بين الأطراف قبل قيام الاتحاد الجمركي تزداد إمكانية زيادة التجارة، وكلما انخفضت التعريفات تجاه الخارج قلت نسب تحويل التجارة، باعتبار نمط الاستهلاك ثابتا. ويتعلق حجم المنافع أيضا على هيكلية السوق المحلية قبل فتح الأسواق ووجود وفورات حجم، ووجود منتجين أكثر كفاءة للسلع. وعليه، تحتاج الدول العربية أن تأخذ بعين الاعتبار التباين على مستوى القطاعات المختلفة لديها ذلك في سبيل تهيئة الذات نحو خوض غمار المنافسة العالمية الآتية، ويمكن تحقيق بعضا من التنافسية من خلال إبقاء مستوى الحماية تجاه الخارج في مستوى مقبول في سبيل أن لا يقابل المنافع عدم الكفاءة وتحويل كبير في التجارة، وتأثير بالتالي على تنافسية السلع في السوق العالمية.

أولاً: أهمية قيام الاتحاد الجمركي و آثاره على الاقتصاديات العربية

1- أهمية قيام الاتحاد الجمركي¹ customs union

أ- أهمية قيام الاتحاد الجمركي قيام الاتحاد الجمركي (التحليل الاستاتيكي) 2

1 راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية- هولندا، العدد 34 من المجلة، 1-7-2007، متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL

2 راجع: فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 232، يناير 2007، ص ص 54-56

3- راجع سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص ص 314-328

يشير التحليل الاستاتيكي لنظرية التكامل الى أن هناك قوتين متناقضتين تترتبان على قيام الاتحاد الجمركي؛ القوى الأولى: تنتج عن الأثر الانشائي **Creation Effect** الذي يولده الاتحاد الجمركي ، أو ما يسمى قوة خلق التجارة **Creation Effect**. القوى الثانية: تنتج عن الأثر التحويلي **Trade Diversion Effect** الذي يولده الاتحاد الجمركي ، أو ما يسمى قوة تحويل التجارة **Trade Diversion Effect**. وحسب وجهة النظر هذه، فإنه في حالة قيام الاتحاد الجمركي فإن الأثر الانشائي أو عملية خلق التجارة يؤدي إلى نقل انتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدي ذلك أيضا الى الاستخدام الأمثل للموارد، أما الأثر التحويلي فيؤدي الى نقل سلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة مما يؤدي الى سوء توزيع للموارد. بمعنى آخر إذا أدى قيام الاتحاد الجمركي الى نقل انتاج السلعة من البلد ذي النفقة الأعلى الى البلد ذي النفقة الأقل فإنه بذلك يؤدي الى خلق التجارة والى الاقتراب أو التطابق مع توزيع الانتاج في ظل حرية التجارة. أما إذا أدى قيام الاتحاد الجمركي الى نقل انتاج السلعة من البلد ذي النفقة الأقل الى البلد ذي النفقة الأعلى فإنه بذلك يؤدي الى تحويل التجارة والى ابتعادها عن الوضع الأمثل للانتاج في ظل حرية التجارة. ويتمثل الأثر الانشائي في حصول المستهلك على سلعة ما بسعر أقل ، فيما يعنى الأثر التحويلي أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كانت عليه وذلك عن طريق الاستيراد من دولة عضو في التكامل بدلا من استيرادها من دولة خارج نطاق التكامل.

ويرى مؤيدو النظرية التقليدية أن عملية خلق التجارة تؤدي زيادة عوائد عوامل الانتاج نظرا لتحسين انتاجيتهم كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل والانتاج وفقا للميزات النسبية. وبهذا فإن الأثر الانشائي يؤدي الى التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية، أما الأثر التحويلي فيؤدي الى توزيع أقل للموارد.

ب- اهمية قيام الاتحاد الجمركي قيام الاتحاد الجمركي (التحليل الديناميكي)
يشير التحليل الديناميكي الى عدد من المزايا التي يحققها الاتحاد الجمركي نوجزها فيما يلي:

1-تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق،حيث يؤدي الى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الانتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة والناجمة عن اتساع نطاق السوق،حيث يمكن الاستفادة من الموارد الناجمة عن الانتاج الكبير والتي لا تتناسب مع الأسواق المحلية لصغرها.

2-تؤدي زيادة الأسواق الى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق دول الاتحاد،الأمر الذى يؤدي بدوره الى تغيير الهياكل الانتاجية.

3-يؤدي الاتحاد الى كبر حجم السوق كما يؤدي الى زيادة الانتاج من السلع والخدمات،الأمر الذى يؤدي الى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4-اتباع التقدم التكنولوجى فى الانتاج والذى يؤدي بدوره الى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث

2- آثار الاتحاد الجمركى العربى على الاقتصاديات العربية

على الرغم من وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على أن الآثار الناجمة عن الاتحاد الجمركى تتوقف على العديد من العوامل أهمها : درجة التنافس والتكامل بين دول الاتحاد،نطاق الاتحاد الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد،مستوى الرسوم الجمركية والتجارة البينية بين دول الاتحاد 1 ، الا ان أهم الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركى العربى على الدول العربية هي كما يلي:

1-أن وجود مثل هذا التجمع الاقليمى العربى والتحول نحو سوق عربية مشتركة لاحقا سيقوى مركز الدول العربية فى المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

1 -فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص 60-66

2-يساعد الاتحاد على توسيع حجم السوق بالنسبة للبضائع العربية ،كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول العربية بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها فى انتاج السلع والخدمات مما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد العربية.

3-ان ازالة الرسم الجمركى على التجارة البينية داخل الاتحاد العربى سيؤدى الى زيادة المقدرة التصديرية للصناعات القائمة وتشجيع قيام صناعات جديدة تعتمد على التصدير مستفيدة باقتصاديات الحجم،واحلال الصناعات العربية محل الصناعات الأجنبية التي تتنافس معها،وزيادة مقدرة هذه الصناعات على الحصول على الدعم مادامت تصدر الى اسواق الاتحاد.

4-سيشجع الاتحاد على جذب مزيد من الاستثمارات سواء البينية أو الأجنبية للاستفادة من نطاق السوق،الأمر الذى سيؤدى الى خلق مزيد من فرص العمل ومكافحة البطالة وتقليل حدة الفقر بالدول العربية.

5-يؤدى الاتحاد الى زيادة رفاهية المستهلك العربى ،نتيجة الفائض الذى يمكن أن يعود عليه من الفرق بين ما كان مستعدا لدفعه وما دفعه فعلا فى سبيل الحصول على السلعة أو ما يسمى فائض المستهلك،مما يعنى خلق طلب فعال يؤدى الى مزيد من الانتاج،واستغلال للموارد.

ثانيا: تحديات وقيود تواجه الاتحاد الجمركى العربى

ويجدر التأكيد على أن من أهم التحديات التي تحتاج حقا إلى المواجهة الحقيقية حتى يتم الانتقال الى الاتحاد الجمركى، هي:-

1- تضارب الالتزامات ،فمعظم الدول العربية الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة عقدوا اتفاقات مع دول أو مناطق أخرى أو حتى فيما بينها، فمصر على سبيل المثال دخلت في أكثر من اتفاق تجارة حرة مع الكوميسا

والمنطقة العربية، ومع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الكويز، وتريد اتفاق تجارة حرة مع واشنطن وهذه الاتفاقيات قد تؤدي إلى تضارب الالتزامات إن لم يكن هناك تنسيق مع الشركاء العرب، وتصعب بالتالي التزامات العضوية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية فالبلدان العربية غير الخليجية تعتمد على هذه الرسوم في الإيرادات العامة وتمويل نفقاتها.

3- ضعف الهياكل الإنتاجية، فمن جهة ينتج العرب مواد لا يحتاجونها بكاملها في الأسواق المحلية مثل النفط، فالاستهلاك العربي لا يتجاوز 17 بالمائة من الإنتاج، وبالمقابل يحتاج العرب لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزتهم بصورة كافية سواء كماً أو نوعاً وهم يسدون حاجاتهم من المواد المصنعة هذه عن طريق الاستيراد من الدول المصنعة (أوروبا-الولايات المتحدة- بلدان آسيا) وهي ذاتها التي تستورد الطاقة العربية ولذلك فالجزء الأكبر من التجارة معها مما ينفي الحاجة إلى المبادلات البينية، أو تبقى ضعيفة ولذلك تصحیحاً لهذه الأوضاع ينبغي العمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع كفاءة نوعية المنتجات.

4- عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية سوف يقود إلى منافسة حادة دون نتائج إيجابية، وطالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين فإن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تسحين القدرة الإنتاجية ويشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ للاستثمارات الأجنبية ويطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج المنطقة.

5- على الصعيد العملي لا تزال القيود الكمية تعرق تنمية المبادلات العربية البينية، كما يقتصر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على المبادلات السلعية. لا شك في أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع، لكن هذا الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجاري على الخدمات. هناك عوامل اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة والمواد الغذائية، ولكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات والعمليات المصرفية. ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البينية بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا في بعض المجالات كالسياحة.

ثالثا: مداخل تحقيق الاتحاد الجمركي¹

إن اختيار الشكل الذي سوف يتخذه الاتحاد الجمركي العربي سوف يتم بالاستناد إلى فهم الصعوبات التي يصطدم بها والحلول الممكنة للتغلب عليها، بالإضافة إلى النظر في الآثار التنموية المترتبة على تبني هذا النمط من التحرير أو غيره، وبالنظر في السياسات التي سيتم تبنيها بالعلاقة مع العالم الخارجي. وعليه، سوف يطرح موضوع الانتقال إلى الاتحاد الجمركي اتخاذ عدد من القرارات على مستوى المنطقة، نبرز في ما يلي أهمها:

1 راجع التقرير رقم 10 للأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بعنوان: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعوقات تطبيق البرنامج التنفيذي ومتطلبات الانتقال إلى الاتحاد الجمركي"، قدم إلى الاجتماع الرابع عشر لـ "لجنة التنفيذ والمتابعة" المنعقد في القاهرة بتاريخ 22-23/2/2003. متاح على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، 1998 - 2008

1- الشروط الفنية للاتحاد الجمركي

إلى جانب الشروط العامة السياسية والاقتصادية، هناك شروط فنية خاصة بالاتحاد الجمركي. سوف يثير الاتحاد الجمركي جوانب تنظيمية وتطبيقية عديدة يتعين إيجاد الحلول لها بما يضمن استمرار لحمة التكتل الاقتصادي العربي ككل وفاعليته.

أ - هياكل التعريفات: إن المدى الذي تستطيع فيه التخفيضات الجمركية زيادة التجارة البينية يعتمد على توزيع التعريفات ومعدل الحماية القائم للصناعات المختلفة في الدول الأعضاء. ويبرز اختلاف كبير في هياكل التعريفات الجمركية في الدول العربية على مختلف السلع المستوردة من الخارج. ففي الوقت الذي نجد فيه بلدان عربية مثل البحرين وسلطنة عمان والإمارات لديها أنظمة تجارية مفتوحة ومعدلات تعريفات ما دون 15%، فإنها تصل إلى أكثر من 30% لمعظم الدول غير النفطية، علماً أن بلداناً مثل مصر والأردن والمغرب وتونس أدخلت العديد من سياسات تحرير التجارة.¹ وغياب تعريفات خارجية موحدة على الواردات من خارج المنطقة، قد سبب صعوبات إدارية عديدة وأعاق عملية تحرير العديد من السلع

¹ فهناك أولاً بلدان عربية لديها تعريفات جمركية مرتفعة مقابل بلدان عربية لديها تعريفات منخفضة. وترى البلدان ذات التعريفات المرتفعة أن تأثير الفارق في مستوى التعريفات، يؤدي إلى تحميل موازنتها عبئاً أكبر بسبب نسب التخفيضات الجمركية، في الوقت الذي لا تجني صادراتها بميزة تفاضلية مقارنة بالسلع الأجنبية عند دخول أسواق الدول الأعضاء ذات التعريفات المنخفضة. والملفت للنظر أن الدول ذات التعريفات المرتفعة هي في معظمها دول تقع على حوض البحر المتوسط وترتبط باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتجد الدول ذات التعريفات المنخفضة أن تبني قواعد المنشأ الأوروبية يعني أن منتجاتها سوف تدخل أسواق الدول الأعضاء ذات التعريفات المرتفعة بنفس شروط منتجات الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا تجد أي فائدة ملموسة من تبني هذه قواعد المنشأ الأوروبية والتي تعتبرها مشددة، ولا تنسجم مع معطيات الإنتاج في الدول العربية وسبل تطوير التجارة العربية البينية. كذلك، هناك بلدان دول مجلس التعاون الخليجي التي تفتقد دوله إلى دعامين رئيسيين من عوامل الإنتاج وهي الأيدي العاملة والمواد الخام باستثناء النفط والغاز، مقابل دول عربية لديها أيدي عاملة وصناعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة وتوفر للمواد الأولية تسعى إلى حماية مواردها. ويبرز هنا طابع التكامل بين الدول العربية وأهمية الانتقال إلى إقامة السوق العربية المشتركة في سبيل تحقيق التنمية العربية.

نتيجة التخوف أن يسبب ذلك تحول الدول غير العربية إلى إدخال منتجاتها من الدول العربية التي تفرض اقل مستوى من الرسوم والقيود الأخرى إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأخرى، في ظل عدم التشدد في إجراءات منشأ المنتجات على نقاط التفتيش على الحدود بين الدول العربية. وقد برزت هذه الصعوبات بشكل جلي حين بدأ النظر في إمكانية السماح لمنتجات المناطق الحرة القائمة في بعض الدول العربية في الدخول إلى أسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم في التفاوض على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع، لا سيما وأن الهدف من هذه القواعد كان في الأساس خلق ترابط إنتاجي صناعي عربي. ويذكر في هذا السياق، أنه طالما لا تلتزم مناطق التجارة الحرة بسياسة تجارية خارجية مشتركة، فإن دولها تتمتع بمرونة في تعديل التعريفات بشكل منفرد بحيث يسمح لعضو في المنطقة أن يستبدل المستوردات من موردين كفوئين من خارج المنطقة، لكن ذلك، في المقابل، يلغي قيمة التنازلات التجارية مع الأطراف الأعضاء ويضرب سبل التكامل أمام دول المنطقة. لذا كان من الأهمية تفادي أي تعطيل للمنطقة، وتسريع عملية الانتقال إلى الاتحاد الجمركي في سبيل تخطي الصعوبات التي تنتج عن هذا الاختلاف.

ب- تنسيق التشريعات والقوانين الجمركية: وبشكل عام فإن توحيد التعريفات الجمركية في حد ذاته لا يكون كافياً لانسياب السلع لأن هناك أموراً أخرى تؤثر على تدفق التجارة مثل أنظمة التثمين الجمركي ونظم الاستيراد والرخص والمواصفات وتصنيفات الرموز السلعية والتي تجري معالجتها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تنسيق التشريعات والقوانين الجمركية للدول الأعضاء، والعمل على مكننة أنظمة الجمارك وتنظيم عمليات تخليص البضائع، بما في ذلك حل مشاكل التصنيفات السلعية وتوحيد الإجراءات والمستندات الجمركية وتبسيطها وتأمين تداولها إلكترونياً وإقامة تنسيق جمركي على أعلى المستويات. ويبقى الهدف من إيجاد قانون جمركي عربي موحد وضع المبادئ الأساسية لسوق المنطقة بحيث يسمح مستقبلاً بإلغاء أي

إجراءات جمركية داخلية، فتنقل السلع بحرية تامة من دولة عربية إلى أخرى. ويذكر في هذا السياق أن مفهوم السوق الداخلية، تطلب من المجموعة الأوروبية وضع القواعد العامة والإجراءات التي تؤمن تطبيق التعريفات الجمركية الموحدة، وغيرها من الإجراءات التي وضعتها المجموعة الأوروبية فيما يتعلق بالتجارة في السلع مع الدول غير الأعضاء في المجموعة والتي غطت أيضا تطبيق السياسة الزراعية العامة. ومن أهم العناصر التي عالجتها، منشأ السلع، والتممين الجمركي، والإجراءات الجمركية العامة والإفراج عن البضاعة للتداول الحر في السوق، والترانزيت الخارجي، ومخازن الجمارك، والمناطق الحرة، والإعفاءات من الرسوم الجمركية، والسلع المعادة، وديون الجمارك، ونظام الطعن في قرارات سلطات الجمارك، وغيرها من أمور.

ج - الاتفاقيات التفضيلية الثنائية مع أطراف أجنبية: تشكل الاتفاقيات الثنائية مع أطراف خارجية إحدى القضايا الهامة المطروحة أمام التكتل الاقتصادي العربي. فإذا كانت أهداف التكامل هو تحقيق نجاح فرص التصنيع في ظل المنافسة الحادة من الخارج، فإن هذه الاتفاقيات التي ستسمح بفتح الأقطار العربية أمام المنتجات الأجنبية دون تعريفات تضع السلع المحلية والعربية أمام منافسة حادة في أسواق الدول هذه. وعلى سبيل المثال، هناك الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تضم 9 بلدان عربية والتي تنص على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010. والملفت للنظر أن قواعد المنشأ العربية التفصيلية قد تبنت قواعد المنشأ للشراكة الأوروبية. وتتميز هذه القواعد بتشددتها، ذلك أنه إذا كان هدف رئيسي من إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى هو تسهيل انسياب السلع وزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية، فلا بد من إيجاد صيغة ملائمة بين قواعد المنشأ التفصيلية العربية وتلك القواعد الأوروبية في اتفاقيات الشراكة، وبالشكل الذي يسمح بتأمين مستلزمات الإنتاج من الدول العربية الأخرى، ذلك أن بعض السلع العربية سوف تواجه منافسة حادة مع المنتجات الأوروبية في ديار الدول العربية الداخلة في الشراكة. وإذا كانت اتفاقيات الشراكة هامة للبلدان

العربية الذي يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لها، فإن إيجاد توجهات مشتركة عامة تحفظ جهود الدول العربية نحو التكامل في ظل الشراكة أمر ضروري أيضاً، خصوصاً وأن اتفاقيات الشراكة اتفاقيات ثنائية أصلاً ولا تشمل جميع الدول العربية مما يضعف زخم المشروع العربي. ويصبح هذا الأمر أكثر أهمية نظراً لعدد البلدان العربية التي تشملها هذه الاتفاقيات ولحجم تأثيرها على حركة التجارة والاستثمارات. ويذكر أنه إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بنهاية عام 2010، تتضمن الشراكة أيضاً إقامة الشروط اللازمة لتحرير تدريجي للخدمات والرساميل وتشجيع التكامل الإقليمي.

د - منظمة التجارة العالمية: كانت المادة (24) في الجات قد استثنت من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ولكن قيدت هذا الشرط بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وأن لا يزيد متوسط التعريفات المفروضة على الواردات إلى منطقة الاتحاد الجمركي عن متوسط التعريفات في دول الاتحاد قبل قيام الاتحاد الجمركي بينها. وبالتالي فإن أي محاولة لبناء اتحاد جمركي عربي لا بد أن يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار خصوصاً وأن أي تخلي عن هذه القاعدة سوف يؤدي إلى قيام نزاع أو تعويض بتخفيض التعريفات على منتجات أخرى. ويذكر أن الاستثناء من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية في الإطار المتعدد الأطراف يستند على أساس أن تحرير التجارة بين الدول المكونة للاتحاد الجمركي سيكون بمستوى أكثر تقدماً من تحرير التجارة في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

هـ - معالجة حالة الاستقطاب: إن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أصلاً يؤدي إلى تحول الموارد إلى الصناعات الأكثر تنافساً. وقد يزداد هذا المنحى في ظل الاتحاد الجمركي. ويولد هذا الأمر "اختلال التوازن" الاقتصادي في العديد من اقتصاديات الأعضاء. وقد تكون التكلفة مرتفعة خلال المرحلة الانتقالية مع خروج الصناعات غير المنافسة وانتقال الاستثمارات إلى قطاعات أخرى. ويتعين على

ذلك تطبيق إجراءات يكون من شأنها تحقيق قدر من العدالة في توزيع منافع التكامل وتكاليفه بين الأقطار العربية مع مراعاة عدم التضحية بالكفاءة. وكان البرنامج التنفيذي قد نص على إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان الأقل نمواً. ويبقى هنالك ضرورة النظر في اختلاف مستويات النمو والعمل على تبني سياسات وإجراءات وقائية وعلاجية.

2 - طريقة إقامة الاتحاد الجمركي العربي

هناك تكامل قطاعي وهناك تكامل عام وشامل. وفي إطار الاتحاد الجمركي، إن توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة باستطاعته البدء بقطاعات اقتصادية محددة حسب أهميتها الاقتصادية في تنمية التجارة العربية البينية للدول الأعضاء، أو باستطاعته أن يشمل مجمل القطاعات العربية. إن مؤيدي التوجه الأول يستندون إلى منافع اعتماد الأسلوب المتدرج في التحرير والى سهولة تنفيذ هذا الأسلوب لكونه لا يفرض الكثير من التنازلات على مستوى سيادة الدول وسلطاتها الاقتصادية. لكن التكامل القطاعي قد يثير مشكلات في المقابل، خصوصاً في ظل تحول الموارد إلى الصناعات التي تم تحريرها في ظل تقليص اختلاف التعريفات الجمركية.

لا بد أن يطبق التكامل بين عدة قطاعات في وقت واحد وذلك كي لا يؤدي الاتحاد الجمركي إلى مشكلات في موازين المدفوعات لقطر أو أكثر من الأعضاء، كذلك كي لا يؤثر سلباً على نمو قطاعات أخرى غير داخلة في التكامل. كذلك، لا بد من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتلافي عملية الاستقطاب التي قد تنتج مع انتقال الاستثمارات إلى الدول الأكثر نمواً في التكتل، أي باختصار اتخاذ كل ما يلزم في سبيل أن لا تؤدي الإجراءات الحمائية التمييزية التي تتخذها الأطراف لدفع العملية التكاملية في قطاعات محدودة إلى آثار سلبية غير مباشرة على قطاعات أخرى غير الداخلة في التكامل أو على بعض أطراف التكتل.

وفي سبيل تقييد الآثار السلبية للتكامل القطاعي ولحصرتها في أقل نطاق يتعين أن يرتبط التكامل القطاعي بتصوير شامل لاتجاهات التكامل وتدرجه. بالإضافة إلى أهمية النظر إلى التكامل بنظرة شمولية لا تقتصر على القطاع الصناعي وحده بل تشمل الزراعة والإنشاءات والخدمات، والاهتمام بالبنية التحتية اللازمة مثل الطرق والنقل والطاقة والتعليم والتأهيل الفني وتكوين القدرة التكنولوجية. كذلك من خلال تحرير حركة عوامل الإنتاج بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار وبما يحقق توسيعا للسوق أمام الصناعات القائمة في المنطقة.

3 – التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية خاصة للاتحاد الجمركي تكمن في أهمية توسيع الأسواق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فتحقيق الاستفادة المثلى من الاتحاد الجمركي يتطلب ليس فقط ترشيد استخدام الصناعات والفروع الإنتاجية القائمة، بل أيضا تحقيق تنمية للموارد والقوى الإنتاجية، أي الاهتمام أيضا بالتنمية المنسقة لصناعات وفروع إنتاجية جديدة، خصوصا وأن واقع التجارة العربية البينية في المنطقة لا زال متواضعا، كما أن الصناعات العربية تحتاج لولوج صناعات حديثة وضرورية. وتأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة رصيد الدول العربية من العوامل الإنتاجية وتأثيره على المنافسة من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

إن بلداً كمصر لديها سوقاً واسعة وقوة عاملة رخيصة هي بلاد جذابة للاستثمار الساعي للعمالة والسوق، لكن ليس للدول العربية الأصغر حجماً نفس الجاذبية. ولا شك في المنطقة العربية بخصائصها المتنوعة لا بد أن تنظر في تلك الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في تنمية التجارة العربية لزيادة مردودها على المنطقة أن لناحية تشغيل العمالة أو في نقل التكنولوجيا والمهارات أو في تنويع الاقتصاديات العربية وولوج صناعات حديثة وضرورية للتنمية، لكن في نفس الوقت الحد من أي اختراقات للمشروع العربي.

فئمة تخوف أن يقضي وجود شركات متعددة الجنسيات عاملة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التكامل المستهدف وان تنشط هذه الشركات فقط في مجال إنتاج سلع استهلاكية أو أجزاء السلع الاستهلاكية منافسة للسلع المحلية مستفيدة من اتساع السوق وإقامة حماية جمركية مشتركة. لذا من الضروري العمل على منع أن تكون هذه الشركات المستفيد الأول من التكامل، مما يتطلب وضع سياسة مشتركة في مواجهة هذه الشركات لتكون عملياتها في خدمة التنمية والتكامل، أي العمل على تقوية الإمكانيات التفاوضية أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ذات المحتوى التكنولوجي لاسيما تلك كثيفة الاستخدام لعنصر العمل العربي، أي تنسيق السياسات العربية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر بجعله جزءاً من مشروعات التنمية والتكامل العربي بتأمين انتقال التكنولوجيا والخبرات الإدارية والدفع إلى تنمية البحث العلمي.

المبحث الخامس

تفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي في زيادة حجم التبادل التجاري العربي

لا بد من التأكيد بأن إقامة منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي يواكب التطورات العالمية نحو الانفتاح والتجارة الحرة، ويعمل على الاستفادة من التحولات العالمية وتفادي سلبياتها قدر الإمكان، كما يهدف إلى تهيئة الذات للاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، تبدو من الأهمية بمكان دراسة مدة تنافسية المنتجات العربية ومدى تكاملية هذه المنتجات في سبيل تحقيق فهم أعمق لعملية الاتحاد الجمركي ونتائجه، علماً أن أي محاولة لإقامة اتحاد جمركي لا بد أن ينظر في هيكلية الإنتاج العربي والقطاعات العربية المختلفة القائمة والكامنة المهياة أكثر من غيرها للاستفادة من وفورات الحجم لتنمية صادراتها بهدف تنويع الاقتصاديات العربية وزيادة تنافسيتها وارتقانها الهرم التكنولوجي. وتبرز حاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاديات العربية. ويمكن أن يعتمد التنويع على منتجات ذات قيمة مضافة تحتاج إلى مواد خام متوفرة في الدول العربية. فهناك قطاع المنسوجات للدول المنتجة للقطن، وهناك صناعات غذائية وهناك منتجات معدنية وكيمياوية وبتروكيمياوية. وهناك بلدان تستطيع التوجه نحو صناعات حديثة لوجود عمالة ماهرة لديها. أما الدول التي لديها عمالة رخيصة فعليها العمل على رفع إنتاجيتها. ويبدو واضح أنه في سبيل تحقيق تنافسية تصديرية أعلى بين البلدان العربية، ثمة سياسات متعددة يجب تنفيذها بما في ذلك جهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع نقل التكنولوجيا. وبحسب دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، بين مؤشر تجارة التصنيع البينية العربية أنه أعلى في إطار المنطقة مما في إطار التجارة مع العالم، مما يعني إمكانية أن تكون الدول العربية قادرة على المنافسة إقليمياً، وتحسين مستوى الإنتاجية والكفاءة.

قد أظهرت تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موضوع الاستثناءات، بأن السلع التي تم استثنائها هي سلع منافسة للإنتاج المحلي وتتكون بشكل خاص من مواد غذائية مصنعة، سلع شبه مصنعة واستهلاكية، منسوجات وألبسة جاهزة، بلاستيك، أجهزة ميكانيكية وتلفزيونات، سيارات، سبائك صلب وحديد. ويشكل الاتحاد الجمركي حافزا لزيادة تنافسية هذه الصناعات ولتحقيق متطلبات تنميتها في حال تم تبني سياسة سليمة تنظر في إبقاء مستوى تعريفية مطلوب يحمي ولا يقضي على التنافسية، مع اعتبار أن ثمة قطاعات صناعية حديثة وضرورية المطلوب تشجيعها في المنطقة.

وهناك عدد من التساؤلات بشأن الاتحاد الجمركي العربي نوردها فيما يلي:-

1. كيف يمكن بناء جدار جمركي موحد فيما معظم الدول العربية صارت أو بصدد أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي سبق لها أن ألزمت نفسها بأمور لا تستطيع التهرب منها على غرار ما تفعل في الاتفاقيات العربية. فمنظمة التجارة العالمية تشترط على الاتحاد الجمركي أن لا يزيد متوسط التعريفية المفروضة على الواردات إلى منطقة الاتحاد الجمركي عن متوسط التعريفية في دول الاتحاد قبل قيام الاتحاد الجمركي بينها. وبالتالي، فإن أي محاولة لبناء اتحاد جمركي عربي لا بد أن يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، خصوصا وان أي تخلي عن هذه القاعدة سوف يؤدي إلى قيام نزاع أو المطالبة بالتعويض من خلال تخفيض التعريفات على منتجات أخرى. ويذكر أن الاستثناء من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية في الإطار المتعدد الأطراف يستند على أساس أن تحرير التجارة بين الدول المكونة للاتحاد الجمركي سيكون بمستوى أكثر تقدما من تحرير التجارة في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي سيكون بالغ الصعوبة على بعض الدول العربية.

2. أن عددا من البلاد العربية قد التزم باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي التي حررت أسواق هذه البلدان جزئيا أمام السلع الأوروبية، والتي تقضي نظريا بالوصول إلى منطقة تجارة حرة متوسطة في عام 2010، بما يعني فتح الأسواق العربية بالكامل قبل اكتمال الاتحاد الجمركي بخمس سنوات. وذلك بطبيعة الحال، ينطوي على إشكالية أساسية ينبغي التعامل معها بالجدية المطلوبة من خلال الدراسة المعمقة الهادفة إلى تقييم مسار الشراكة واقتراح الحلول المناسبة لتحقيق نوع من التوازن بين الاحتياجات المختلفة لتكريس تعاون قائم على تكتلين أساسيين على أسس أكثر كفاءة وعدالة، بعيدا عن الالتباس الناجم عن التعامل المنفرد للاتحاد الأوروبي مع كل من البلاد العربية على حدة، خصوصا وأن الاتحاد الأوروبي ما يزال يضع القيود أمام الواردات العربية من قطاعات النسيج والمنتجات الزراعية.
3. كيف يمكن الجمع بين الاتحاد الجمركي العربي والسوق الخليجية الموحدة؟ فيما الجدار الجمركي الذي أقامته دول الخليج العربية يعد منخفضا نسبيا بالمقارنة مع مختلف الجدران الجمركية الفردية للدول العربية الأخرى.
4. هل بالإمكان الاعتبار من تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدول الحديثة الانضمام كانت دائما تلحق بالمشروع التكاملي في النقطة النهائية التي يصل إليها بعد أن يتم تأهيلها لذلك من خلال المساعدات السخية؟ ومن هذه الدول من التحق مباشرة بالسوق المشتركة، أو مباشرة بالاتحاد الأوروبي، ومنها من لم ينضم بعد إلى اتفاقية "ماستريخت" لمنطقة اليورو، كما منها من لم ينضم بعد إلى اتفاقية "شينغن" لحرية التنقل في منطقة الاتحاد الأوروبي.
5. هل أن الدول العربية مستعدة للالتزام بخطة لمساعدة بعضها البعض على التأهل لمشروع التكامل العربي بمختلف مراحلها؟ أم تترك الأمور على حالها، وتستمر حالة المراوحة. أليس من المعلوم أن الدول الحديثة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم تكن أحسن حالا من بعض الدول العربية

لولا المساعدات السخية التي كانت تمول تأهيل بلادها اقتصاديا واجتماعيا
للتكامل والاندماج؟

وتجدر الاشارة الى أن الدول العربية تحتاج إلى مرونة لتختار سياساتها بحسب
الظروف التي تمر بها، فيما يتعلق بتطوير صناعاتها ومؤسساتها السوقية. والحال،
فإن اتفاقية الجات في مجال الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، قد قلّصت
الحقول المسموح من ضمنها للدول النامية اعتماد إجراءات وحوافز استثمارية
لدعم أوضاع قطاعاتها وصناعاتها، في أسس الأوقات التي هي بحاجة فيه إلى هذا
الدعم. فوضعت قيوداً على مستوى ونوعية الدعم (المباشر وغير المباشر) التي
باستطاعة الحكومات تأمينه للمنتجين والمصدرين. كذلك، في مجال الاستثمار
وقواعد المنافسة، توصلت إلى اتفاق بعدم تضمين متطلبات الأداء المتصلة
بالاستثمار. وعلى البلاد العربية في دراسة الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة
الحرّة العربية الكبرى بغية الانتقال الى الاتحاد الجمركي العربي . فمنطقة التجارة
الحرّة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر
فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي
إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد. وفيما يلي عرض لاهم
السياسات لتفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي في زيادة حجم التبادل التجاري
العربي:-

1. القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية
البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز
التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضا من أجل دفع عجلة التنمية
الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام
المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي
والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع

التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتتكامل عناصر التكامل الاقتصادي لتركز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا والى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعه أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

ولذلك فإنه من غير المنطقي أن تستمر العراقيل والعقبات التي توضع أمام حرية انسياب التجارة العربية البينية التي ما تزال تخضع إلى المزاجية حيناً، وتتحكم فيها العرقلة في أحيان أخرى كثيرة، فيما الإجراءات ما تزال توضع للعرقلة وليس للتسهيل. ومن غير المنطقي أن لا تبقى الحدود مفتوحة أمام تدفق البضائع طوال أيام الأسبوع، وطوال ساعات الليل والنهار. وهناك وسائل وتجهيزات حديثة للمعينة والتفتيش يجب اعتمادها بدلا عن الوسائل البدائية. ومن المهم أن تتم مجمل العمليات بسرعة من دون تأخير، بعيدا عن التقلبات العابرة في العلاقات. فالتجارة المشتركة تصديرا واستيرادا هي لمصلحة جميع الدول العربية من دون استثناء، وتمس مختلف الاهتمامات المعيشة للمواطن العربي، لأنها تتضمن احتياجاته الاستهلاكية والرأسمالية، وبسبب انعكاساتها الديناميكية في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل.

2. إعطاء اولوية للتحرير التجاري بين البلاد العربية على غيره من مسارات التحرير التجاري مع الخارج:

يمثل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم مرحلة في مسيرة التكامل نحو تحقيق السوق العربية المشتركة. ذلك أن توحيد الأسواق العربية يشكل منطلقا نحو

تعزيز التجارة والاستثمار والتحديث أمام القطاع الخاص. لكن المشكلة أن البلاد العربية لم تحسم أمرها بعد لتقديم مسار التحرير التجاري بين بعضها البعض على غيره من مسارات التحرير التجاري التي أقامتها وما تزال مع العديد من التكتلات والدول الأجنبية. وقد وضعت البلاد العربية نفسها أمام العديد من التشابكات التجارية في ظل غياب أفق إستراتيجية تبرر التعقيد الحالي والتناقض في الالتزامات التجارية وكيفية التعامل معها. ولو أمكن تشبيه هذه التشابكات بشيء ما فهي أقرب ما تكون إلى بكرة الخيوط المتشابكة والمعقدة التي يصعب حلها. وليس هناك أية منطقة في العالم لديها من الاتفاقيات التجارية المتناقضة في التزاماتها مثلما لدى البلاد العربية. وحتى الدول العربية المنضوية في السوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن بعضها ربط نفسه باتفاقيات للتجارة الحرة مع دول أجنبية بشكل منفرد من دون حتى التشاور مع الدول الأعضاء في التكتل الخليجي. وقد أدت التداخلات المتولدة لمجمل هذه الاتفاقيات إلى اتخاذ كل قطر عربي لمساره الخاص المعزول والمكرس للتجزئة بدلا من أن تكون قاعدة التكامل الاقتصادي هي أساس ترسيخ عوامل التنمية المشتركة.

ولذلك فإن أول سياسات تفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي في زيادة حجم التبادل التجاري العربي هو في تقديم مسار التحرير التجاري بين البلاد العربية على غيره من مسارات التحرير التجاري، وممارسة سياسة ترتيب البيت الداخلي لتعزيز القدرة على إقامة شراكات تجارية متكافئة مع التكتلات والدول الأجنبية.

3. اعتماد خطة واقعية ومتدرجة لتأهيل البلاد العربية للتكامل

إن التباين في توزيع الموارد والثروات والتفاوت في درجات ومستويات النمو بين البلاد العربية واختلاف القوانين والتشريعات الناظمة للعمليات الإنتاجية والتجارية تتطلب الانطلاق من خصوصيات البلاد العربية واحتياجاتها الأساسية. فقد أثبتت التجربة أن التعثر والبطء في تقدم المسار التكامل يرفع إلى غياب الالتزام بإستراتيجية عربية مشتركة للتنمية تراعي خصوصيات البلاد العربية منفردة

ومجتمعة، ولها مدى زمني معين ومخصصات مالية لكل مرحلة من مراحلها وتستهدف تحقيق مزيد من النمو المتوازن لجميع الدول العربية من خلال تفعيل آليات التكامل مؤسسيا وماليا. وذلك يتطلب وضع الآليات والصناديق المتخصصة والمناسبة لتأهيل الاقتصادات العربية للتكامل وتطوير المناخ الاستثماري ودعم مناطق الحاجة والتعويض المنصف والعاقل عن الأعباء المرتبطة بالاندماج، انطلاقا من فتح الأسواق إلى آخر مراحل عمليات التكامل. ولكل دولة من الدول العربية أن تحدد الأولويات المناسبة لها في إطار هذه الإستراتيجية بشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص.

ومن المهم اتخاذ قرارات يمكن تطبيقها واقعا خصوصا بالنسبة لمسألة الاتحاد الجمركي العربي الذي من المفترض بناء على قرار القمة الاقتصادية والتنمية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009 أن يبدأ مع بداية عام 2010 ينتهي في عام 2015. ولدى النظر في الاحتياجات العملية لذلك وما تترتب عليه من مسؤولية مشتركة من كافة الدول العربية، فإن هناك الكثير من التساؤلات بشأن مدى واقعية هذا الطموح، وينبغي التفكير في الحلول المناسبة لتحقيقه أو لتحقيق بدائل عنه.

وبصفة أساسية فإنه يجب العمل على:-¹

- تأهيل الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا لمختلف مراحل الاندماج التي تتطلبها عملية التكامل الاقتصادي. وذلك لا يقتصر فقط على الدول الأقل نموا التي تحتاج بالتأكيد إلى إستراتيجية خاصة بها، بل أنه يشمل كافة الدول العربية دون استثناء،

¹ راجع التقرير رقم (14) للأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، فبراير 2007. متاح على C D للتقارير الدورية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجموعة الكاملة، - 1998-2008

ويستهدف تحقيق النمو المستدام وتقليص الفوارق في مستويات النمو من خلال ضخ الاستثمارات المشتركة العامة إلى المجالات المطلوبة بحسب أولويات التنمية للدول الأعضاء وخصوصياتها منفردة ومجمعة، ودعم مناطق الحاجة والتعويض المنصف والعدل عن الأعباء المرتبطة بالاندماج، انطلاقاً من فتح الأسواق إلى آخر مراحل عمليات التكامل. ذلك أن التكامل لا يقوم على المشاريع المشتركة فقط، على أهميتها، بل أن المشاريع المشتركة غالباً ما تشكل حيزاً بسيطاً من النطاق التكاملي العام. فالأهم من ذلك هو التفاعل الذي يمكن أن تقوم به المشاريع القطرية في النطاق التكاملي ودورها في التعامل مع أسواق الدول التي يتم التكامل معها إنتاجاً واستيراداً وتصديراً، ليس من خلال المنتجات النهائية فحسب، بل وأهم من ذلك في حركة الاستثمار والمدخلات الإنتاجية التي يمكن أن يتم تبادلها بكافة أشكالها وأنواعها المادية والبشرية. وذلك مما يولد فرص تحقيق النمو المتتابع والقابل للتوسع والتطور والاستدامة، كما يوسع فرص توظيف الاستثمارات المجزية، ويفتح الآفاق أمام خلق فرص العمل الجديدة. ومن المهم أن تنال عمليات التأهيل الحيز الأعظم من الجهود والمخصصات في ضوء المخططات التي لا بد من وضعها على المستوى القطري بدايةً، ومن ثم على المستوى الإقليمي العربي، بدعم ومؤازرة من الجهة العربية المسؤولة عن تحقيق الاستراتيجية.

- استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية والزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استناداً إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشاركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك.

- تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

- المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

4- تعزيز دور صناديق التنمية العربية في دعم القطاع الخاص:

إن تجارب التكامل الإقليمي الدولي الناجحة تبين أن الاستخدام الفعال لصناديق التمويل يلعب الدور الأساسي والأهم في نجاح ومواكبة ودعم عمليات التوحيد في جميع مراحلها. وهذا يرتب مسؤوليات جديدة على مؤسسات وصناديق التنمية العربية والإقليمية في الاتجاهات التالية:

- تمويل مشاريع إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي بما يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ برامج إعادة الهيكلة ويعوض عن الخسائر المحتملة ويحقق التأهيل المطلوب لمختلف مراحل التكامل.

- تنمية فرص التوظيف المتكافئ بتمويل الاحتياجات المتنوعة والمتخصصة للقطاع الخاص بمساهمة مشتركة من الجهة المعنية، وعلى أساس إقليمي ومناطقى وقطاعي، وبنسب مختلفة حسب الإمكانيات المختلفة للدول وللإحتياجات، مع مراعاة إحداث سلة متنوعة من التقديمات والتسهيلات من المنح والقروض لتراعي أولويات وخصوصيات البلاد العربية.

- تقديم الخبرات المجانية إلى الدول الأعضاء في مراحل التحضير للمشاريع، وتوفير برامج دعم مشاريع القطاع الخاص التي تصب في تعزيز التنمية المستدامة

وتلبي احتياجات تنمية الابتكار والتحديث والتكنولوجيا، مع فتح المجال للرواد من رجال الأعمال للمساهمة الفاعلة في هذا المجال.

5. مسؤولية القطاع الخاص في تحديد الاحتياجات والمبادرات المبتكرة:

إن القطاع الخاص العربي معني مباشرة وبشكل كبير بتحرير التجارة العربية البينية لتحقيق السوق العربية المشتركة التي تشكل مجالاً رحباً لتنمية وتطوير مشاريعه وفقاً لمتطلبات التنمية الحديثة. ومع أن هذا القطاع قد سجل تقدماً هاماً على المستوى البيني على صعيد التجارة والاستثمار كما على صعيد القدرة التنافسية في خلق فرص العمل الجديدة، لكن ما تحقق يبقى دون الإمكانيات الحقيقية ولا يرقى إلى المستويات المطلوبة بعد. والمطلوب الآن من هذا القطاع هو تحديد احتياجاته بكل واقعية وشفافية، وتعزيز دوره في القرارات الاقتصادية من خلال شراكة حقيقية مع الحكومات العربية التي عليها أن ترسخ التزامها بالسياسات الاقتصادية المنفتحة على الأسواق العربية. وتتمثل الأولويات التي يحتاجها حالياً القطاع الخاص العربي من الحكومات بثلاث قضايا أساسية، وهي:

1. إزالة كافة العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية.

2. تأهيل البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والقضائية المناسبة للاحتياجات العصرية.

3. الاهتمام بالبنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار.

ومن ناحية ثانية، فإن على القطاع الخاص مسؤولية أساسية في القيام بمبادرات جديدة من شأنها المساهمة في تهيئة البيئة الاقتصادية العربية للتكامل. ومن هذه المبادرات مثلاً إقامة مصرف عربي للاستثمار برعاية عربية مشتركة ومساهمة أساسية من فعاليات القطاع الخاص ومشاركة واسعة من رجال الأعمال العرب،

ويشكل آلية أساسية لجمع الاستثمار المبادر مع المشاريع الحيوية للمنطقة العربية. ويمكن إقامة مصارف أخرى متفرعة عن هذا المصرف لتعزيز تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا الدولية إلى المنطقة العربية، وعلى أساسي جغرافي وقطري متخصص، مثل إقامة مصرف عربي - أوروبي، ومصرف عربي - روسي، ومصرف عربي - صيني، وغيرها من المؤسسات المصرفية المشتركة التي لطالما برزت الحاجة إليها. وإلى جانب الفوائد الكبيرة والعميقة لمثل هذه المبادرات، فإن من شأنها أن ترسل إشارات لا لبس فيها حول مدى جدية والتزام مجتمع الأعمال العربي بالمشروع التكاملي العربي المنفتح على العالم. ولعلها تمثل كذلك حافزا قويا للحكومات العربية للمواكبة بمبادرات أخرى لاحقة. وكذلك من المهم توظيف قدرات وإمكانيات المصارف العربية في مشاريع التنمية والتكامل، بمنح الضمانات الحكومية المناسبة لها لكي تستطيع تقديم مزايا تفضيلية للتجارة والاستثمار العربية البيني والمشارك، على غرار ما يجري في التجارب الدولية الناجحة.

6- توفير الدعم السياسي والمؤسسي للتكامل الاقتصادي

إن تطلعات العالم العربي إلى التكامل منبعها أساسا اعتبارات ترتبط بالتاريخ، الثقافة، اللغة، الامتداد الجغرافي، العمق الاستراتيجي، والمصير المشترك. بيد أن التكامل الاقتصادي هو أساسا جزء من مشروع سياسي، ومن الخطأ النظر إليه بشكل معزول عن الإطار السياسي العام. لا بل أن التكامل السياسي يأتي في المرتبة الأولى ويساعد إلى حد كبير في تذليل الصعاب التي تواجه التكامل الاقتصادي مهما كانت ومهما كان حجمها. ولا يمكن أن يتحقق أي تكامل اقتصادي بدون وجود مشروع سياسي يحركه ويؤمن له المواكبة والدعم والقوة الدافعة الأساسية. وذلك يتطلب توفر الإرادة والقرار السياسي للحكومات العربية جميعها لتحزم أمرها وتتخذ خيارها السياسي الداعم للتكامل الاقتصادي العربي. ومن الناحية العملية، فإن ترجمة الدعم السياسي المطلوب يتطلب استحداث المؤسسات الراحية والمساعدة والداعمة على غرار المؤسسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي

والتي لعبت الدور الأساسي في نجاح المسار التكاملي. وتتضمن هذه المؤسسات كل من المؤسسات التشريعية المتمثلة أساسا في البرلمان الأوروبي، والمؤسسات القضائية المتمثلة في محكمة العدل والمحكمة الابتدائية، والمؤسسات التنفيذية المتمثلة بالمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي، والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل كل من البنك الأوروبي للاستثمار، النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والبنك المركزي الأوروبي. وقد اقتضى ذلك تنازل الدول والحكومات عن جزء من سيادتها في مقابل إجماع كلي والتزام واضح بالمشروع التكاملي وباستحداث آليات للتعويض.

7- إنهاء المسائل الفنية الخاصة بالاتحاد الجمركي مثل مايلي:-

1. يستوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على جدول جمركي موحد يسرى على سلع الدول غير الأعضاء، وتقريبا يفضى هذا الجدول الى تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة، والى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة¹. لذلك ينبغي الدخول

¹ ينقسم العالم العربي إلى دول تبالغ في الرسوم الجمركية وأخرى تهدرها تماما، مما خلق أصحاب المصالح المتضاربة. فالبلدان العربية غير الخليجية تعتمد على الرسوم الجمركية في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فلا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الإيرادات العامة في مصر والأردن وتونس والمغرب. ولما كانت ميزانيات هذه الدول تعاني من عجز مزمن فإن أي تقليص لهذه الرسوم سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي، مما

بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف ايجاد الحلول المناسبة التي تفضى الى ما يسمى بالاجراءات التعويضية،وقد تتمثل فى منح امتيازات تجارية أو مالية جديدة.وفي أغلب الأحيان يصعب التوفيق بين هذين الأمرين نظرا للاختلاف الكبير في الأسعار الجمركية للبلدان العربية، فالأسعار المفروضة على استيراد السلع تتراوح بين 10% و50% وتصل أحيانا إلى أكثر من ذلك. وتوحيد الجداول (لكل سلعة سعر خاص موحد) يفترض بالضرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة تحديد متوسط الأسعار، والمتوسط هو الجدول الموحد، وينجم هذا التحديد عن دراسات اقتصادية ومالية وعن التوفيق بين المصالح المتعارضة. ففي جميع الحالات تقريبا يفضى الجدول الموحد إلى تقليص الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما مرتفعة وإلى زيادة الرسوم الجمركية للدول التي كانت تطبق رسوما منخفضة. في الحالة

يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية أو الخارجية فتتراكم الديون أو تلجأ الى الاصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين مما يشكل تحديا كبيرا أمام مسيرة الاتحاد. وعموما فإن هذه الدول تنقسم الى:-

1-مجموعة الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة التى لا تطبق حاليا تعريفات جمركية منخفضة على وارداتها من العالم الخارجى،ويستخدمون مدخلات انتاج مستوردة لا تتواجد فى أسواق الدول الأعضاء،وبالتالى فهم غير مستفيدين من تحرير التجارة البينية،ومتضررون من التعريفات الجمركية التى ستفرض على وارداتهم وترفع تكلفة الانتاج لهم.

2-مجموعة الدول الأعضاء التى ترى أن خفض تعريفات الوارد للمواد الخام ومستلزمات الانتاج من خلال التعريفات الموحدة سوف يؤثر على حصة الجمارك وموارد الدولة(لبنان والدول العربية الأقل نموا).

3-مجموعة الدول التى لها أسواق تصدير عالمية،وتطبق تعريفات جمركية منخفضة على وارداتها من مستلزمات الانتاج،وليس لها بديل فى دول المنطقة ترى أن التعريفات الموحدة الأعلى نسبيا سوف تضر بالموقف التنافسى السعري لصادراتها عالميا.

4-مجموعة الدول غير الصناعية التى تستغل عدم وجود تعريفات جمركية أو البسيطة نسبيا،وذلك فى عمليات المتاجرة على واردات كل الدول فى الاتحاد الجمركى سيضر بالنولون التجارى التى تفرضه هذه الدول.

الأولى لا توجد مشكلة على صعيد تنظيم المبادلات العالمية الذي يسعى إلى تخفيف الرسوم الجمركية وإلى إلغائها، وترتبط المشكلة فقط بمالية الدولة المعنية ومدى استعدادها على التنازل عن بعض إيراداتها العامة لصالح الاتحاد. أما الحالة الثانية فتثير بعض المشاكل إن كانت الدولة التي رفعت رسومها الجمركية منتمية إلى منظمة التجارة العالمية، لأنها التزمت بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف بوضع حد أعلى لرسومها الجمركية لا يجوز تجاوزه إلا في نطاق سياسة مكافحة الإغراق أو التدابير الوقائية وتحت شروط محددة. وبطبيعة الحال لا علاقة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي بهذه السياسة والتدابير. وعلى هذا الأساس يقود الاتحاد إلى الإضرار بمصالح البلدان غير الأعضاء فيه، الأمر الذي يربك العلاقات التجارية إن كانت هذه البلدان منتمية إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك ينبغي الدخول بمفاوضات مع البلدان المتضررة بهدف إيجاد الحلول المناسبة التي تفضي إلى ما يسمى بالإجراءات التعويضية، وتتمثل هذه الإجراءات بمنح امتيازات تجارية أو مالية جديدة للدول المتضررة تتعلق بالاستثمارات مثلا. ويمكن لدول الخليج أن تتعرض لهذه المشكلة لأن معدل رسومها الجمركية أضعف بكثير من معدل الرسوم السائدة في الدول العربية الأخرى.

2. يستوجب الاتحاد الجمركي إحداث مؤسسات تنسجم ومتطلباته، إذ ينبغي أن يجتمع رؤساء الدول الأعضاء فيه دوريا لوضع السياسة العامة للاتحاد، وأن يكون له مجلس مكون من وزراء التجارة والاقتصاد والخارجية مهمته اتخاذ القرارات وفق توجيهات الرؤساء، لأن الاتحاد الجمركي يتناول قضايا تجارية تؤثر مباشرة في الاقتصاد المحلي لكل دولة من ناحية وفي علاقات البلدان الأعضاء مع الدول الأجنبية من ناحية أخرى، كما يستوجب بطبيعة الحال لجنة تنفيذية تطبق قرارات مجلس الوزراء.

3. ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية الصناعة العربية داخل الاتحاد الجمركي تهدف إلى التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لزيادة الفرص في مجال

تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها ،فأسواق الدول العربية ومنتجاتها وهاكلها الاقتصادية متشابهة وتتنافس مع بعضها البعض فى أسواق التصدير، كما أن غياب التكامل الاقليمي أدى الى انشاء وتطور عدد من الصناعات المتشابهة مثل الحديد والصلب وصناعات الألومنيوم والملابس الجاهزة والبتروكيماويات واهمال عدد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات الهندسية والبرمجيات ومنتجات المعادن لهذا فمن الضروري التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص فى الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية المصدرة خارج الاتحاد. وفى هذا الشأن يجب التركيز على عدد من المشروعات التى تولد خطوط انتاجية متكاملة مع بعضها البعض بحيث تكون مخرجات مشروع ما مدخلات لمشروع آخر، أيضا يجب تشجيع مشاركات عدد من المشروعات المختارة بعناية فى سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسية وكذلك تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting والتزويد الخارجى Outsourcing للمشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصناعات المغذية منها باعتبارها المحرك لعمليات التنمية للدول العربية، ونقص مثل هذه الصناعات يمثل عقبة كبيرة أمام استراتيجية التكامل الصناعى العربى.

4. ضرورة توافر حد أدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية وسياسات الصرف الأجنبى داخل الاتحاد الجمركى العربى ،فالسياسة النقدية تلعب دورا هاما فى الأنشطة الاقتصادية ولا سيما فى التجارة الخارجية والعمليات الجارية الأخرى، فكلما تحررت العملة نمت التجارة الخارجية والعكس. وعدم التنسيق فى مجال السياسة النقدية سيؤثر على الصناعات القائمة والمستقبلية للدول الأعضاء عبر الزمن نتيجة اختلاف معدلات التضخم بين الدول من ناحية ولحدوث تعديلات فى أسعار الصرف من وقت لآخر من ناحية أخرى.

وختاماً تجدر الإشارة الى انه لا يفترض الانتقال إلى الاتحاد الجمركي انضمام جميع أعضاء المنطقة الحرة بل يكفي استعداد بعض الدول. بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي لا يلغي المنطقة الحرة، ومن هذا الباب يمكن للدول العربية الأخرى الانتماء إلى المنطقة دون الاتحاد. من جهة أخرى لا يمكن أن يتحقق أي تكامل اقتصادي بدون وجود مشروع سياسي يحركه ويؤمن له المواكبة والدعم والقوة الدافعة الأساسية. وذلك يتطلب توفر الإرادة والقرار السياسي للحكومات العربية جميعها لتحزم أمرها وتتخذ خيارها السياسي الداعم للتكامل الاقتصادي العربي. فالمسألة أولاً وأخيراً تعتمد على القرار السياسي للحكومات العربية وعلى مدى قدرتها على أن تحزم أمرها بناء على خصوصياتها لتحقيق اتحادها الخاص الذي يحقق التوازن بين المصالح الوطنية مع المصالح المشتركة، كما يحافظ على التنوع القطري في مقابل خلق هوية اتحادية للدول الأعضاء.

بيان مجمع

للتجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006)

التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006) (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)										
متوسط معدل النمو	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
16.5	1033	884.2	666.9	504	418.9	397.7	409.4	320.3	303.6	إجمالي التجارة الخارجية
19.5	107.9	88.6	70.5	49	41.8	34.4	31.8	27.1	26	التجارة البينية
	21.8	25.8	43.9	17.1	20.4	8.1	14.5	4.2	6.8-	معدل نمو التجارة البينية
	10.4	10	10.6	9.7	10	8.6	7.8	8.5	8.6	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
20.4	659.6	559.2	400.7	300.9	244.9	236.7	263.3	175	149.6	الصادرات

										العربية
										معدل نمو الصادرات العربية
	18	39.6	33.2	22.9	2.7	8.3	47.9	17	19.3-	
11.7	373	325	266.2	203.1	174	161	157.5	145.3	154	الواردات العربية
										معدل نمو الواردات العربية
	14.7	22.1	31.1	16.8	3.5	4.8	7.3	5.4-	4.4	
16.5	55.4	44.1	36.2	25.4	20.9	17.3	16.1	14.4	13.7	الصادرات العربية البينية
										معدل نمو الصادرات العربية البينية
	25.8	21.6	42.8	21.2	24.1	7.5	13.7	3.6	12.7-	
										نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات %
	8.4	7.9	9	8.4	8.5	7.3	6.1	8.2	9.2	
19.9	52.5	44.5	34.3	23.6	20.9	17.1	15.7	12.9	12.3	الواردات العربية البينية

										معدل نمو الواردات العربية البنية
	17.8	30	45	13.1	16.7	8.8	15.3	4.9	0.8	
										نسبة الواردات البنية إلى إجمالي الواردات %
	14.1	13.7	12.9	11.6	12	10.6	10	8.9	8	
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة، الامارات العربية المتحدة										

المراجع

- 1- الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الصادرات العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسة مقدمة إلى الاجتماع الخامس للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة: 6-7 شباط (فبراير) 1999
- 2- —، التقرير رقم (15) بعنوان: تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟، 2008
- 3- —، التقرير رقم 10 بعنوان: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعوقات تطبيق البرنامج التنفيذي ومتطلبات الانتقال إلى الاتحاد الجمركي"، قدم إلى الاجتماع الرابع عشر لـ "لجنة التنفيذ والمتابعة" المنعقد في القاهرة بتاريخ 22-23/2/2003
- 4- —، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، 2003
- 5- —، "دليل تعريفي عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، آب (أغسطس) 2007.
- 6- —، تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟، الأمانة العامة، التقرير الخامس عشر، مقدم إلى: الدورة الحادية والثمانين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، القاهرة: 6 - 14 شباط (فبراير) 2008

- 7- _____، قطاع النقل في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يناير 2008
- 8- _____، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، التقرير الرابع عشر، مقدم إلى اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدورة التاسعة والسبعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، القاهرة: 10 – 11 شباط (فبراير) 2007
- 9- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، ربيع الآخر 1428هـ/ مايو 2007م .
- 10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006 ، E/ESCWA/GRID/2006/3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007 .
- 11- _____، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007 . E/ESCWA/GRID/2007/14
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد 4، الكويت، ديسمبر 2007
- 13- حسين عبد المطلب الأسرج، البورصة العربية الموحدة والتكامل المالي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (33)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيه (حزيران) 2006.
- 14- _____، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، العدد 5/4، 2008

- 15- _____، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية- هولندا، العدد 34 من المجلة، 1-7-2007، متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL
- 16- سامى عفيفى حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 1991
- 17- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لأعوام 2002-2007، الامارات العربية المتحدة.
- 18- رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية-مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، 2006.
- 19- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 232، يناير 2007.
- 20- تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً انعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث (دراسة على الاتحاد الأفريقي) متاح في www.dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b5.doc